محضر الجلسة رقم 600

التاريخ: الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1429هـ (03 يونيو 2008)
الرئاسة: المستشار السيد أحمد الشرقاوي، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وخمس وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد أحمد الشرقاوي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه.

أعلن ببركة الله عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسون من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد اللطيف إسطمبولي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة المجلس برسالة جاء فيها:

" السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 3 يونيو 2008.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، يشرفني أن أحيطكم علما أن السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية سيجيب عن الأسئلة الشفهية الموجهة إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة، والمدرجة في جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 3 يونيو 2008.

وتقبلوا بقبول خالص التقدير والاحترام.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان

الإمضاء: السيد محمد سعد العلمي"

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 27 ماي 2008 إلى غاية يوم الثلاثاء 3 يونيو 2008:

- عدد الأسئلة الشفهية: 12 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

قبل الشروع في معالجة الأسئلة الشفهية، وردت على رئاسة المجلس مع 8 إحاطات، الإحاطة الأولى تخص الفريق الحركي، فليتفضل أحد المستشارين المحترمين لبسط الإحاطة ديالو، تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي أن آخذ الكلمة لأحيط المجلس الموقر علما ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية طارئة تتعلق بالظرفية الزمنية لتنظيم المهرجانات.

السيد الرئيس،

تعرف بلادنا في عدة مناطق مهرجانات ثقافية وفنية، وهي مبادرات مهمة، لأنها تخلق فضاءات للتبادل الثقافي والترفيه وترويج لمختلف أنواع الفنون الموسيقية والغنائية وتفتح المجال أمام جميع الأجيال للتعرف على التراث الفني والعالمي ومستجدات هذا المجال الحيوي، كما تشكل هذه المهرجانات إطارا لرواج اقتصادي متنوع وإحدى الوسائل المساهمة في دعم الفنون والفنانين.

وهنا لابد أن نستحضر تجربة مهرجان "موازين" الذي عاشت مدينة الرباط على إيقاعاته في المدة الأخيرة، كنموذج لمحطة فنية يحتدى بها، والتي ترسخت بصماتها في تاريخ الملتقيات الفنية الوطنية والدولية بما عرفته من إقبال منقطع النظير لا من حيث نوعية الفنانين المشاركين ولا من حيث حجم استقطابها للجمهور والمتتبعين وكذا على مستوى التنظيم.

وإذ نؤكد مرة أخرى على دعمنا لهذه المهرجانات ومختلف المبادرات الفنية والثقافية، فإننا نود كذلك أن نثير انتباه الساهرين على تنظيم هذه الملتقيات والمهرجانات:

أولا، مراعاة الظرفية الزمنية التي تنظم خلالها، وذلك حتى يتم تعميم الفائدة وتمكين أوسع عدد ممكن لمتابعة أنشطتها، وفي هذا الصدد، السيد الرئيس، نتمنى صادقين أن يتم تفادي تزامن مواعيد هذه المهرجانات

والملتقيات وبعض البرامج التلفزية مثل "استوديو 2M"، مع مواعيد امتحانات الطلبة والتلاميذ، خاصة وهم يشكلون النواة الأساسية والمتجاوبة مع هذه المبادرات الهامة، وذلك حتى لا يتم التأثير على أدائهم المدرسي والجامعي، وبالتالي حتى لا يتم حرمانهم من متابعة هذه الأوراش الفنية المتنوعة.

السيد الرئيس،

ارتباطا دائما بالسياق الزمني لهذه المهرجانات، من الأفضل أن يتم الأخذ عين الاعتبار، كذلك، فترة عودة المغاربة المقيمين بالخارج إلى الوطن، لتمكينهم، كذلك، من الاستفادة من أنشطة هذه اللقاءات الفنية والثقافية.

بقي كذلك، السيد الرئيس، أن نشير إلى أهمية توسيع دائرة مشاركة الفنانين المغاربة باختلاف مشاربهم في هذه المهرجانات إلى جانب مختلف الفنانين العالميين، خاصة في ظل تحول العالم إلى قرية فنية بحكم التواصل التكنولوجي والثقافي العابر للحدود، ومن شأن هذا الإجراء أن يمكن من تشجيع الثقافة الوطنية بتنوع روافدها ومصادرها وتوفير نوع من الدعم المادي والمعنوي للفنانين المغاربة وكذا ضمان مزيد من انفتاح هذه الفنون الوطنية على مختلف شرائح المجتمع وأجياله، مؤكدين أهمية المهرجانات في خلق مناخ للتبادل الثقافي العالمي، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

وردت، كذلك، إحاطة ثانية من فريق العهد، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين. تفضل السي شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر علما، ومن خلاله الرأي العام الوطني، بقضية طارئة تتعلق بانطلاق العمل بالتوقيت الصيفي، والذي - للإشارة - يشكل إجراءا عمليا من أجل كسب المزيد من ضوء الشمس في الوقت الحيوي من النهار، ويستند على استثمار ساعات الذروة في نشاط الإنسان حسب المناخ وتتابع فصول السنة.

وقد سبق لفريقنا أن تقدم بعدة أسئلة في هذا الموضوع، بحيث طالبنا الحكومة أكثر من مرة بتطبيق التوقيت الصيفي، نظرا لفوائده وانعكاساته الإيجابية والتي من أهمها الاقتصاد في استهلاك الطاقة، كما ثبت ذلك في العديد من الدول التي تعتمده في جميع القارات.

إلا أننا، مع ذلك، نلاحظ بأن العمل بهذا التوقيت الجديد قد أدى إلى بعض الصعوبات، خصوصا بالنسبة لقطاع التعليم، بحيث أن موظفي هذا القطاع يضطرون إلى الالتحاق بأماكن عملهم يوم الجمعة على الساعة الثانية بعد الزوال، وهي الساعة التي تصادف صلاة الجمعة بعد العمل بالتوقيت الصيفي، ونتيجة لذلك، لا يتمكن عدد كبير منهم من أداء صلاتهم.

كما لاحظنا أن الانتقال إلى العمل بالتوقيت الجديد لم تسبقه حملة إعلامية مناسبة من أجل تفادي الارتباك الذي حدث للمواطنين، وبصفة خاصة التلاميذ الذين يجتازون بداية من اليوم امتحانات الباكالوريا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كذلك وردت علينا إحاطة من طرف الفريق الدستوري، فليتفضل، تفضل السي ادريس.

السيد المستشار ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

أختي، إخواني المستشارون،

دائما في إطار المادة 128، إن بلادنا، السيد الرئيس، وهي تخطو خطواتها الجريئة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون وتسير بشكل حثيث لتتقدم بمجهودات أبنائها وتلاحم شعبها مع المؤسسة الملكية، لا غرو في أن تثير هذه المسيرة الموفقة حفيظة بعض خصوم المغرب والذين يتوهمون أنهم محيطون بكل شيء علما ويتوجسون في أنفسهم حراسا على التاريخ.

هذا الشعور المتضخم بالعظمة جعلهم، السيد الرئيس، يستبيحون لأنفسهم اختلاق الروايات والتلفيق على التاريخ والكذب على الشعوب من خلال طلعات إعلامية تسمح بها بعض القنوات الدولية، التي يفترض فيها أن تميز بين الغث والسمين وأن تفرق بين الخبر والتعليق وأن تجعل حدودا بين الوهم والحقيقة.

السادة الوزراء المحترمون،

في زمن أصبحت فيه السلطة الرابعة تمارس كل حقوقها في توجيه الرأي العام والكشف عن الحقائق في إطار حرية الصحافة وديمقراطية الخبر والحق في الوصول إلى المعلومة. لكن أن تبيح لنفسها قنوات معروفة ورائجة باستضافتها شخصيات، أقل ما يقال عنها أنها حملت مشاريع فاشلة تاريخيا ودخلت حالة الهذيان لتقول أي شيء ودون تحفظ أو مراعاة للرسالة النبيلة للإعلام.

كيف يسمح لأحدهم أن يتطاول على تاريخ المغرب الحديث؟ ويجرؤ على اختلاق الأكاذيب حول شخصية جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، الذي عرف بمواقفه النضالية مغاربيا وعربيا ودوليا، والذي سجل له

التاريخ وقوفه إلى جانب أشقائه في مواجهة الاستعمار والظلم وتحرير الشعوب؟

كيف يدعي هؤلاء المغرضون أن المغفور له تآمر على أشقائه الزعماء الجزائريين المختطفين سنة 56 في حادث الطائرة الشهير؟ أي ضحك على الذقون واستهتار بالتاريخ؟ وها هي شخصيات من قلب الحدث وممن عايشوه لزعماء جزائريين ومسؤولين فرنسيين يفندون هذه الادعاءات ويكذبونها ويكذبون تصريحات حسنين هيكل، هاته التصريحات، أقول التي تغذي منطق الكراهية بين الشعوب.

السادة المستشارين،

الزملاء الأعزاء،

لن نسمح نحن في المعارضة لأي كان بأن يمس تاريخنا وتاريخ المؤسسة الملكية المليء بالتضحيات من أجل القضايا العربية والإسلامية، ولن نسمح أيضا أن يحولنا العراف إلى عملاء للاستعمار، كما أننا نطالب من قناة الجزيرة التي بثت هذا الهراء واستضافت هذا الشيخ الذي فقد توازن ذاكرته أن تتوقف عن غيها وأن تعمل على نقل تصريحات الشخصيات التي عاشت الحدث وكذبت ادعاءات الشيخ كما سمحت لنفسها ببث الأكاذيب، وإننا نلح على مطالبة الشيخ بالاعتذار والتراجع عن تصريحاته لأن عمل الصحافة يحتمل الخطأ، وإلا سنكون كمعارضة وكهيآت سياسية أمام خيار المطالبة بمقاضاة حسنين هيكل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد ادريس الراضي. الإحاطة الرابعة وردت على رئاسة المجلس من فريق التحالف الاشتراكي. تفضل الأستاذ أوعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مسطرة الإحاطة علما، أود أن أحيط مجلسكم الموقر بتفاعلات تتطلب منا الانتباه إليها، تتعلق بوضعية المهاجرين في الخارج وبالخصوص المغاربة المقيمين بالخارج.

السيد الرئيس،

سؤال الهجرة كان في قلب لقاءين عرفتهما مؤسستنا هذه خلال الأسبوع الماضي، يتعلق الأمر بالملتقى البرلماني الإفريقي الذي احتضنه البرلمان المغربي يومي 22 و24 من الشهر الماضي تحت شعار "تحديات، مشاكل وحلول المهاجرين"، وثانيهما يتعلق باجتماع لجنة الموارد البشرية التابعة لمجلس الشورى المغاربي التي أخذ من جدول أعمالها مشكلة المهاجرين المغاربيين الحيز الكبير، بالفعل صدرت توصيات وخلاصات ذات أهمية بمكان.

إن غنى الحوار والنقاشات داخل هذين اللقاءين يقدم بالفعل مفاتيح لفهم إشكالية الهجرة ولتحسين سياسة بلادنا في هذا المجال، وذلك ومن خلال اتجاهات عديدة، نلخص أو نذكر بعضا منها لنتمكن من فهم الإشكالية المطروحة الآن.

يتعلق الأمر بمشروع القانون الذي سيصوت عليه البرلمان الأوربي يوم 18 من هذا الشهر:

أولا: ضرورة انخراط المغرب ومصادقته على اتفاقيات المنظمة الدولية للشغل المرتبطة منها بالهجرة، ويتعلق الأمر أساسا باتفاقيات 97 حول العمال المهاجرين والاتفاقية 143 لسنة 1975 المتعلقة بالهجرة القسرية وبدعم المساواة في الحظوظ والمعاملات لفائدة العمال المهاجرين، هذه الاتفاقيتين لازال المغرب لم يصادق عليهما إلى الآن.

ثانيا: كان المغرب سباقا بالفعل، باعتباره ثاني دولة تصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لكل العمال المهاجرين وأفراد أسرهم يوم 18 دجنبر 1990 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1993، ولكن إلى حدود الآن لم يقدم المغرب أي تقرير أمام لجنة الأمم المتحدة للمتابعة رغم مرور أربع سنوات والاتفاقية تنص على وجوب تقديم التقرير في السنة الأولى.

لذلك، أظن أنه على الحكومة أن تبادر إلى تقديم تقريرها للجنة المتابعة حول تنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية في أقرب الآجال، وستقتضي المصداقية أو المصادقة على هذه الاتفاقية الدولية كذلك إدراج بنودها ومقتضياتها ضمن القوانين الوطنية الداخلية، إذ ليس من المعقول أن نطالب الدول الأوربية، بالخصوص، أن تمنح المهاجرين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتشريعنا لا يمنح أولا يتضمن حقوق المهاجرين القاطنين بالمغرب من هذه الحقوق.

ومن هذا المنظور فإن قانون 03.02 المتعلق بالدخول وإقامة الأجانب بالمغرب والهجرة غير القانونية من وإلى المغرب يستحق الملائمة في اتجاه تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقائدية للأجانب بنفس الحرص الذي نبديه تجاه حقوق جاليتنا بالخارج.

إن هذا الفراغ سيبقى يشخص امتيازا لبعض الأجانب على حساب الآخرين وربما لبعض الأجانب حتى على حساب المغاربة.

ثالثا: فيما يتعلق باللاجئين، فإن المغرب صادق على الاتفاقية الدولية لجنيف سنة 1951 المتعلقة بقانون اللاجئين كما في 7 نونبر 1956، وبروتوكول سنة 1967 المتعلق بقانون اللاجئين، 20 أبريل 1971 واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية المنظمة للأوضاع الخاصة للاجئين بإفريقيا بتاريخ 14 نوبر 1974. لكننا ما زلنا لم نفعل بعد على أرض الواقع، بحيث لا توجد هناك على الصعيد الوطني إجراءات خاصة باللجوء.

فإلى حدود يومنا هذا لا يتوفر الأجانب وطالبو اللجوء ببلادنا على أي قانون خاص باللاجئين ولا على أي حق في الحصول على بطاقة الإقامة،

ومن المعلوم أن عدم الحصول على بطاقة الإقامة لا يمكن ولا يستطيع هؤلاء اللجوء إلى الخدمات العمومية من صحة وتعليم وغيرها.

إذن، لا بد من وضع إطار قانون وطني بجانب إطار مؤسساتي وطني خاص باللاجئين، كما أن الدفاع عن مصالح وحقوق المغاربيين بالخارج بوجه عام، وبأوروبا على وجه الخصوص، يقتضي تفعيل كل هيئات اتحاد المغرب العربي وخصوصا اجتماع مجلس الرئاسة.

وهنا أدخل إلى صميم هذه الإحاطة: ضرورة اتحاد الفرق البرلمانية بالبرلمان الأوربي الداعية إلى التصويت يوم 18 يونيو 2008 إلى قبول تعديل توجه العودة Directive retour الذي ستكون له عواقب وخيمة على وضعية الأجانب عموما، ومن ضمنهم المواطنون المغاربة القاطنون بأوربا، في حالة ما إذا صودق عليه بالاتحاد الأوربي، فإنه سيتم إلقاء القبض على الأطفال الأبرياء وتسريحهم بدون أي تغطية أو حماية قانونية، ستتم إبعاد كل المهاجرين ومنعهم حتى من الوصول إلى الدفاع عن أنفسهم، سيصبح أبناؤنا في الخارج عرضة إلى انتهاكات وإلى إبعادات خطيرة، وهذا سيتم يوم 18 إذا لم تتحرك البرلمانات المعنية بالأمر للوقوف أو على الأقل لمنع حصول هذه التفاعلات.

خامسا: ولذلك السادة المستشارين نرى ونقترح أنه من الضروري إنشاء خلية داخل اللجنة الدائمة بمجلسنا لمتابعة قضايا الهجرة على صعيد مجلس المستشارين بالخصوص وبالبرلمان المغربي على وجه العموم، والتي نقترح توسيعها للباحثين الجامعيين في هذا المجال، في مجال الهجرة بالمغرب، ونظن أنه بهذا سنكون تجاوبنا، بالفعل، مع التوصيات التي صادقنا عليها هنا في الأسبوع الماضي في هذه القاعة وصادقنا في المجلس كذلك في لجنة شؤون الموارد البشرية بالنسبة للبرلمان المغاربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ أوعمو.

كذلك وردت الإحاطة الخامسة من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد علال عزوني

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

أخواتي المستشارات،

طبقا للمادة 128، نخبر مجلسنا الموقر أن كلية الحقوق بمدينة مكناس تعرف إضرابا مستمرا منذ الدورة الثانية، مما تسبب في منع الطلبة من ولوج المدرجات للتحصيل ويقدر عددهم بمختلف المستويات ب 5000 طالب وطالبة من مختلف تراب الجهة، متحملين عناء التكاليف اليومية للدراسة مع العلم أن أغلبيتهم ينحدرون من أوساط معوزة.

واليوم وقد أعلن عن تاريخ اجتياز الامتحانات يوم 13 يونيو 2008 وخلال هذه المدة يتجند مجموعة من الطلبة لمنع إخوانهم من الدخول إلى الكلية، كما أنهم يهددونهم من اجتياز الامتحانات، رغم أنهم لم يتمكنوا حتى من الحصول على الدروس مطبوعة من طرف الطاقم التربوي ليتمكنوا من متابعة دراستهم ولو عن بعد أو خارج الكلية.

وهنا نسائلكم عن مصير هؤلاء الطلبة والطالبات في ظل هذه الظروف، وهل يعقل أن يكون الوضع على ما هو عليه وجميع المسؤولين في غياب تام عن الحوار والتجاوب والبحث عن الحلول لهذه الإشكالية حتى تمر الامتحانات في جو مناسب ومطمئن، وحتى لا تكون سنة بيضاء لطلبة لا ذنب لهم في ما يجري داخل الكلية؟ وما نخشى هو أن يترتب على هذا الوضع أمور شاذة نحن في غنى عنها، كنا نتمناو باش يكون حتى السيد الوزير تيتصنت باش يوضع الحل لهاذ الشيء، لأنه كاين واحد المجموعة اللي غادي ياخذو الإجازة ديالهم وغادي يتحرمو إلى كانت سنة بيضاء وغادي يبقاو جالسين، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الإحاطة الموالية وردت على كتابة المجلس من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نحيط المجلس علما بقضيتين طارئتين:

القضية الأولى وقعت يوم الثلاثاء الماضي بسبب تساقط أمطار وثلوج تسببت في خسائر مادية جسيمة في صفوف الفلاحين بدائرة وزان، لهذا نطلب من السلطات الإقليمية والمركزية مد يد المساعدة لهم قصد إعانتهم على تجاوز محنتهم والتخفيف عنهم، نتمنى صادقين أن تجد هذه الإحاطة قبولا من لدن من يهمهم الأمر.

أما فيما يخص الإحاطة الثانية، الموضوع الثاني، الذي يود الفريق الاستقلالي إثارته في إطار هذه الإحاطة يتعلق بحالة التذمر التي خلفها إقصاء جميع وكالات الأسفار بمدينة القنيطرة من خدمة الحجاج بجهة الغرب ـ شراردة ـ بني يحسن، فحرمان هذه الوكالات ذات الخبرة والأقدمية التي تفوق عشر سنوات من شأنها التأثير سلبا على الحجاج المنتمين للجهة، فما هي الضمانات التي ستمكن الحجاج بالجهة من خدمة النقل عن طريق

وكالات جديدة تقترحها الفيدرالية؟ وما هي أسباب حرمان سكان الجهة من الوكالات القريبة منهم التي يطمئنون إليها؟

لقد قدم الفريق عن طريق الأخ محمد العزري سؤالا آنيا في الموضوع، ونحن ننتظر تفاصيل الجواب عليه في الأسبوع المقبل، ولكننا نحرص اليوم على إثارة الموضوع من خلال هذه الإحاطة بالنظر لانشغال المواطنين بالجهة والعائلات المعنية بموسم الحج الذي انطلقت الاستعدادات له، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الإحاطة ما قبل الأخيرة وردت على رئاسة المجلس من طرف فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين.

المستشار السيد مولاي ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات القانون الداخلي لمجلس المستشارين، أريد أن أخبر المجلس الموقر ومن خلاله الحكومة والرأي العام الوطني بقضية بالأهمية بمكان لدى الأسر والعائلات المغربية والتي لها طابع استعجالي.

أريد أن أحدثكم عن اجتياز امتحانات البكالوريا لهذه السنة: 2008-2007. إن فريقنا وبعد تداول لهذا الأمر أعطى لهذا الأمر الأسبقية اللازمة على عدة قضايا جديرة بالدرس والتمحيص.

إن الإعداد لامتحانات البكالوريا لهذه السنة سادتها الجدية والمسؤولية تفاديا لكل ما من شأنه أن يسيء لهذه العملية من غش بشتى أنواعه.

نريد من هذه الإحاطة أن ننبه الوزارة الوصية وأكاديميات المملكة أن يتخذوا الحذر، السيد الرئيس، والمزيد من الحذر لأن العملية لم تنته بل هي في بدايتها، ونهيب كذلك بالأساتذة الذين يحرسون التلاميذ والذين يصححون، كذلك، أن يفعلوا ذلك بكل نزاهة وشفافية وجدية، لأن هذا العمل مسؤولية جسيمة لأن الأمر يتعلق بجودة التعليم وبالجودة التي فقدنا جزاء منها.

السيد الرئيس المحترم،

الإخوة المستشارون،

نحن في المعارضة وإن كنا من السابق لأوانه أن نحكم على هذه الامتحانات، نقولها بكل تجرد، أن هذه العملية تسير في هدوء وبطريقة عادية وطبيعية وهذا ما استقيناه هذا الصباح، ما عدا بعض المسائل الجزئية التي لا قيمة لها ولا تتعرض للعملية في شيء، وهذا مؤشر إيجابي وجب التطرق إليه اليوم، لهذا مزيدا من الحذر ومزيدا من الانضباط من المسؤولية، لأن الأمر يتعلق بمستقبل شبابنا ووطننا ولا حق لأحد أن يفوت علينا هذه الفرصة للارتقاء ببلدنا للأفضل، وهذه هي - في اعتقادنا - المعارضة البناءة عندما يكون القائمون على أمورنا في جادة الصواب، شكرناهم وشجعناهم، وإن كان خلاف ذلك نبهناهم السيد الرئيس، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر إحاطة وردت من طرف فريق التحالف الاشتراكي، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين، تفضل أ السي عفوت.

المستشار السيد الميلودي عفوت:

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر عن قضية طارئة مرتبطة بالارتفاع الصاروخي لمواد البناء: الحديد والإسمنت، ارتباطا بما يعرفه العالم من ارتفاع الأثمنة لهذه المواد، حيث وصل سعر الحديد الخام إلى حوالي 1300 دولار في السوق العالمي، وقد عرف السوق الوطني ثلاث زيادات متتالية، حيث وصل اليوم إلى 1250 درهم للطن، وقد يصل غدا إلى 1300 درهم، كما أن الإسمنت قد عرف بدوره زيادات متتالية وصلت اليوم إلى 1200 درهم للطن الواحد.

أمام هذا الارتفاع الصاروخي لهذه المواد الأساسية التي تعتبر القطب الروحي في بناء المشاريع التي أعلنت عنها وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، وكيف ستدير الوزارة مشروع بناء السكن الاجتماعي المتمثل في السكن 14 مليون سنتيم الموجه إلى الفئات المعوزة؟ وكيف ستكون وضعية هذه المباني إذ هي أنجزت؟ إذن فلا بد للحكومة أن يكون لها تدخل عاجل في هذا الباب وإعطاء توضيحات أكثر من خلال الجولة التي تقوم بها الوزارة الوصية للتعريف بهذا المنتوج الجديد، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

بعد استنفاذ طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس، نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 19 سؤالا موجها إلى قطاعات الداخلية، الإسكان، الصناعة والتجارة، التجارة الخارجية، تحديث القطاعات العامة، كتابة الدولة في الماء.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية وعددها عشرة. السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الداخلية حول التكوين المستمر لفائدة موظفي الجماعات المحلية، للمستشارين المحترمين السادة: السي عمر الجزولي، السي إدريس الراضي، السي أحمد التويزي، السي عبد المجيد المهاشي، السي نور الدين بركاع، السي الحسين الحداوي، السي محمد اجبيبل والسي عبد الحميد أبرشان، فليتفضل أحد الإخوة لبسط السؤال، تفضل السي المهاشي.

السيد المستشار عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

أصبحت الجماعات المحلية تعرف تزايدا مستمرا من حيث أدوارها في تدبير المجال اقتصاديا واجتماعيا، وأصبحت الآن مطالبة بمجموعة من الاختصاصات الترابية التي تتطلب إمكانيات مادية وقبلها إمكانيات بشرية، ولهذا أصبح من اللازم الآن تأهيل الموارد البشرية وإعدادها لدخول قصر الحكامة الجيدة، فالجماعات مطالبة بتدبير الحالة المدنية والسير العام وتنظيم المجال الحضري والنقل إلى غير ذلك، فهي في حاجة أيضا إلى تطوير آليات المراقبة في حالة التدبير المفوض.

ولذلك فإننا واعون بحيثيات ومشاكل تدبير الموارد البشرية للجماعات المحلية ونطمح إلى تفعيل هذه الموارد وتأهيلها، وهذا لن يتأتى، بالطبع، إلا بالعمل على وضع استراتيجية للتكوين والتكوين المستمر.

لهذا السيد الوزير، فهل ستباشر الحكومة استراتيجية شاملة للتكوين وإعداد التكوين لفائدة موظفي وأطر الجماعات المحلية؟ ولماذا لا تسعى وزارتكم إلى تأطير اتفاقيات ما بين المجالس الجماعية والمؤسسات الجامعية ومعاهد التكوين لإعداد تخصصات ومسالك للتكوين وإعادة التكوين في مجال الحكامة المحلية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي المهاشي، والكلمة لكم السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى وزير الداخلية:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون،

إن التكوين المستمر من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها وزارة الداخلية لتحسين قدرات الجماعات المحلية، وقد تم بالفعل مواكبة حاجيات الجماعات المحلية من خلال الآليات التي رصدت في هذا المجال كإحداث مديرية للتكوين ومراكز التكوين الإدارية وكذا إعداد وتنفيذ برامج سنوية لتكوين بعض الفئات.

وارتباطا بتطور هذه الحاجيات، تم تنويع هذه البرامج وجعلها أكثر انسجاما مع متطلبات الإدارة المحلية، وفي هذا الإطار تم، على سبيل المثال، إعداد برامج تكوينية في إطار تعاقدي مع المدارس العليا، وهنا أذكر كاين تعاقد مع المدرسة الحسنية للأشغال العمومة ومع المعهد العالي لإدارة المقاولات، وذلك لمواكبة برامج التأهيل الحضري التي شرعت الوزارة في دعمه، وقد تم تكوين أكثر من 100 إطار في هذا المجال، كما يتم مصاحبة الإصلاح الجبائي بتكوين خاص يستفيد منه 5400 إطار بعد أن تم تكوين 70 مكونا في الأشهر الأولى من هذه السنة.

واعتبارا للدور الهام الذي يجب أن يلعبه التكوين المستمر في مجال تأهيل الإدارة المحلية، أصبح من الضروري التوفر على مخطط متعدد السنوات، يرتكز على تحديد دقيق لطبيعة الحاجيات ويبرز الآليات الأكثر نجاعة لبلوغ الأهداف المتوخاة، وفي هذا الاتجاه راه تم واحد الدراسة اللي هي الآن، تقريبا، غتنتهي، اللي تتحدد واحد المخطط مديري للتكوين المستمر، واللي من الأهداف ديالها هي إعادة هيكلة شاملة لقطاع التكوين في الجماعات المحلية وأيضا كل الآليات المستعملة في هذا الميدان، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على تفضلكم بالإجابة على هذا السؤال، كما نشكركم على المجهودات التي تقومون بها في هذا الإطار.

إننا، في المعارضة، طرحنا هذا السؤال لأننا نعلم وأنتم تعلمون أيضا أن عددا من الأطر التي تشتغل في الجماعات المحلية ذات تخصصات لا ترتبط بمتطلبات وحاجيات الجماعات من جهة، ومن جهة ثانيا، هناك التطور الذي يعرفه المغرب على المستوى التشريعي والتكنولوجي، حيث أصبح للإعلاميات دور أسياسي في التدبير، الشيء الذي يفرض علينا جميعا الاهتمام أكثر بهذا الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الرد السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

لحد الآن سنويا راه وزارة الداخلية تتخصص 40 مليون درهم للتكوين المستمر، وهذا الغلاف المالي راه غادي يزيد يتضاعف خلال السنوات المقبلة، في إطار هذا المخطط ديال التكوين المديري ديال التكوين المستمر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثاني الموجه كذلك إلى السيد وزير الداخلية حول المغادرة الطوعية للجماعات المحلية للمستشارين المحترمين السادة: نور الدين بركاع،

ادريس الراضي، السي عبد المجيد المهاشي، السي أحمد الشافعي، السي ابراهيم بنديدي، نبيه لحسن، الحسين الحداوي والسي أحمد الجغيري، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

تفضل السي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لقد التزمت الحكومة ووعدت بفتح المجال لموظفي وأطر الجماعات المحلية من أجل المغادرة الطوعية كما حدث بالنسبة لموظفي الدولة وبعض المؤسسات العمومية والشبه عمومية، فسؤالنا:

1- أين وصل مشروع المغادرة الطوعية بالنسبة لموظفي وأطر الجماعات المحلية؟
2- ما هي السيناريوهات التي أعدتها الوزارة لتحقيق هذا المشروع؟
3- هل هناك جدولة زمنية لهذه العملية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمين،

كما جاء في سؤال السيد المستشار المحترم، لقد سبق لهذه الوزارة أن أكدت عزمها على فتح المجال للجماعات المحلية بتطبيق المغادرة الطوعية. ولتوفير كامل النجاعة لهذه العملية، ارتأت، كذلك، أن تأخذ بعين الاعتبار حصيلة العملية التي قامت بها الدولة.

ومن هذا المنطلق، قامت الوزارة بدراسة لتحديد الإطار العام للمغادرة الطوعية على صعيد الجماعات، تبين من خلاله أن الجماعات الملحية توجد في وضعية مختلفة بالنسبة للدولة وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

1- تعدد المشغلين والمخاطبين الذي يناهز 1500 جماعة مشغلة؛
2- الجماعات الملحية هي مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتبقى صاحبة القرار في الانخراط في هذه العملية، بينما يبقى ينحصر دور وزارة الداخلية في التأطير والمساندة؛
3- افتقار معظم الجماعات المحلية للأطر العليا المتخصصة؛
4- وجود تباين وضعية الجماعات إذ أن بعضها يعرف خصاصا في هذا المجال.

واعتبار لهذه المعطيات، وحتى نجعل من المغادرة الطوعية آلية لتدبير الموارد البشرية فإن تطبيقها يجب أن يرتكز على العناصر الآتية:

أولا: القيام بتقييم دقيق على مستوى كل جماعة للوقوف على مكامن الفائض والخصاص من حيث الكم والكيف؛

ثانيا: على أساس نتائج هذا التقييم، استهداف المناصب التي يوجد بها هذا الفائض؛

ثالثا: التأكد من توفير الإمكانيات المادية لتغطية عملية المغادرة.

وكل هذه التوجهات سيتم الوقوف عليها ومناقشتها مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين من رؤساء المجالس ومن ممثلي موظفي الجماعات المحلية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

لكم تعقيب السيد المستشار المحترم؟ تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على جوابه. اللي بغينا نقولو لكم، السيد الوزير، هو أننا طرحنا هذا السؤال لأننا نخشى، كيفما شرحتو، أن تدبر عملية المغادرة الطوعية في الجماعات المحلية بالشكل الذي تمت به في القطاعات الأخرى، وهنا لابد أن نسجل أن الحكومة ولحد الآن لم تأت بتقييم حقيقي وموضوعي لهذه العملية. لكن هناك مؤشرات، من بينها تقرير المجلس الأعلى للتعليم الذي أشار في صفحته 73 من جزئه الثالث إلى أن هذه العملية كان لها تأثير سلبي في مجال التعليم، بالإضافة إلى تقارير في نفس الاتجاه بالنسبة لقطاع الصحة وغيره من القطاعات الأساسية.

السيد الوزير المحترم،

تعلمون أن في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات تمت عملية تشغيل كبرى للمعطلين، وخصوصا حاملي الشهادات في إطار المجلس الوطني للشباب والمستقبل، وقد نالت الجماعات حصة الأسد من عملية التشغيل هاته. يضاف إلى أن أغلب تخصصات هؤلاء المعطلين لا علاقة لها بالحاجيات الحقيقية للجماعات لا كما ولا نوعا، الشيء الذي يجعلنا اليوم أمام تضخم في الموارد البشرية للجماعات المحلية يستنزف أكثر من 80% من ميزانية التسيير للجماعات، فجل الجماعات يمكن أن تسير بربع موظفيها وفي حالات عديدة ثلاثة أرباع الموظفين ما كيلقاوش حتى المكتب فين يجلسوا أو الكرسي فين يجلسوا، كتلقى الجماعة فيها 1700 واحد، فين غتجلس هاذ الناس خاصة بعدما مشينا في إطار التدبير المفوض؟

لذا، السيد الوزير، أثير انتباهكم إلى الأخذ بعين الاعتبار كل هذه الأمور ولجعل ضوابط موضوعية لدراسة طلبات الموظفين المعنيين، كما جاء على لسانكم وكنتظركم على الجدولة الزمنية المرتقبة، وقتاش هاذ العملية غادي يمكن ليها تتم أو تبدى إلخ...؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

السيد الوزير تفضلوا أسيدي.

السيد وزير الداخلية:

كيف جا في التدخل ديالي، راه كاين واحد التباين ديال الوضعية من جماعة إلى جماعة أخرى، ثانيا راه حتى الأقدمية ديال هادو اللي تم التوظيف ديالهم راه ما كافياش باش يمكن تكون واحد المغادرة طوعية كما جاء فيما يخص الدولة، لهذا ارتأينا من خلال هذه الدراسات اللي تمت باش تكون واحد المساطر خاصة بالمغادرة الطوعية فيما يخص الجماعات المحلية، وهذا هو الموضوع ديال الاستشارة اللي، الآن، حنا باغين تكون لا مع رؤساء الجماعات لأن هما اللي معنيين ولا مع الفرقاء الاجتماعيين فيما يخص النقابات المعنية بهذا الموضوع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثالث الموجه أيضا إلى السيد وزير الداخلية حول عجز بعض الجماعات المحلية عن تسديد مستحقات المكتب الوطني للكهرباء، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طريبش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد بولخدادي، الميلودي عفوت، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، مولاي إدريس الحسني العلوي، العربي الهرامي والسي عبد السلام أحدوش، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال، تفضلوا السي أحدوش.

المستشار السيد عبد السلام أحدوش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون، تعاني العديد من الجماعات المحلية ببلادنا من عجز مالي كبير خاصة الجماعات المتواجدة بالمناطق النائية والتي تعاني من قلة المداخيل إن لم نقل غياب شبه تام للمداخيل، وبالتالي فإن هذه الجماعات تصبح عاجزة عن أداء بعض المستحقات الضرورية، ويأتي في مقدمتها نصيب الجماعات المحلية من المساهمة في المشروع الوطني للكهربة، مما يجعل عملية كهربة العالم القروي كمادة حيوية في حياة المواطنين.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن مدى تفكيركم في إيجاد صيغة موفقة لحل هذا المشكل على وجه الاستعجال، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

وعيا منها بالدور الهام الذي تكتسيه الكهربة القروية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للساكنة القروية، قامت الجماعات المحلية على المساهمة في هذا البرنامج منذ انطلاقه سنة 1996 في إطار من الشراكة مع الدولة والمكتب الوطني للكهرباء وكذا المستفيدين.

حتى الآن مكن هذا البرنامج من كهربة أكثر من 31500 قرية، أي ما يناهز مليون و700 ألف مسكن اللي هو مستفيد، مما ساهم في رفع التغطية بالكهربة في العالم القروي من نسبة 18% إلى نسبة 93%.

وخلال هذه السنوات الأخيرة أبانت بعض الجماعات عن عجزها، كما جاء في سؤالكم عن تسديد مستحقاتها للمكتب الوطني للكهرباء، وذلك لضعف إمكانياتها المالية، ونظرا لانخراطها في مجموعة من البرامج والمشاريع التنموية الأخرى كالطرق والماء الصالح للشرب وغيرها، ودعما للجماعات التي أعلنتها اللجنة الإقليمية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها قامت الوزارة بتحمل حصصها المبرمجة، حيث وصل الدعم المالي المقدم لها خلال الثلاث السنوات الأخيرة إلى ما يزيد عن 140 مليون درهم وخلال سنة 2008: 150 مليون درهم مبرمجة لدعم هذه الجماعات.

بطبيعة الحال، هذا الدعم لا يطبق إلا على الجماعات اللي هي ما عندهاش إمكانيات لتمويل الحصة اللي هي راجعة لها، ولكن ما يمكن لنا نقولو بأن ما كاين أي جماعة اللي ما عند هاش الإمكانيات واللي الوزارة ما كتدخلش باش تدعمها باش يكون الربط فيما يخص الكهربة القروية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم تعقيب السيد المستشار؟ لا؟ شكرا.

ننتقل إلى السؤال الرابع الموجه، كذلك، إلى السيد وزير الداخلية حول معاناة السكان من تفاحش غلاء فاتورة الماء والكهرباء، للمستشارين المحترمين السادة: السي بوشعيب هلالي والسي محمد الخضوري والسي عبد الوهاب بلفقيه، السي عمر مورو، السي عبد الحميد فاتحي، السي المحجوب دبدا، السي أبو بكر عبيد والسي أحمد العاطفي.

تفضل السي بوشعيب الهلالي.

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون،

الأخت المستشارة،

الكهربة والماء الصالح للشرب تشرف عليه وزارة الداخلية إنجازا وتنظيما وتسييرا، وهذه المادة - الكهربة والماء - شيء صار في حياة المواطن، لا يمكن مفارقته، وهذا الغلاء الفاحش الدائم في أثمنة الكهرباء والماء صار يعاني منه جميع المغاربة وبالأخص المتوسطون والفقراء، وأن بعض الوكالات أضافت إليها واجبات الواد الحار، حيث عرفت هاتين المادتين أثمانا مرتفعة كانت السبب في استنزاف المواطنين والتأثير سلبا على دخلهم اليومي.

كما يعانون المواطنون في البادية صعوبة كبيرة في الأداء والمسافة وقلة الشبابيك، وفي المدينة التشكي المتزايد على الزيادة غير القانونية، كذلك فيما يخص الإهمال ديال شكايات المواطنين وانعدام المراقبة في كثير من الأحيان.

ولهذا، السيد الوزير المحترم، بكيفية مختصرة، نسألكم عن الأسباب التي تجعل ارتفاع أثمان فاتورة الماء والكهرباء في بعض الأحيان مهولة ومخيفة، وإلى متى ستبقى أثمنتها بلا حسيب ولا رقيب؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

ينبغي التأكيد في البداية أن تعرفة الماء والكهرباء والتطهير السائل هي منظمة وخاضعة للقوانين طبقا للقرارات الصادرة عن مصالح السيد الوزير الأول، وتخضع قبل تطبيقها من طرف جميع الموزعين للدراسة من قبل لجنة مشتركة ما بين الوزارات للأثمان تراعي الجانب الاجتماعي والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

ولازم نذكرو أيضا أن آخر زيادة في التعرفة تمت سنة 2006، وقد شملت جميع الموزعين، وكانت الزيادة التي قررتها الحكومة على مستوى تعرفة الإنتاج المطبقة من طرف المكاتب الوطنية للماء والكهرباء، وذلك نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج.

منذ 2006 راه ما كانت أي زيادة في التعرفة لا ديال الماء ولا ديال الكهرباء، وهذا رغم الارتفاعات اللي عرفتها المواد الأولية وأثمان المحروقات ديال المنتجين.

أما بخصوص إضافة واجبات الواد الحار في فواتير الماء، فهو أيضا إجراء منصوص عليه في دفتر التحملات ومداخيل رسم التطهير السائل ضئيلة وضئيلة جدا ولا تكفي لا لإنجاز الاستثمارات الضخمة المبرمجة اللي ما تنجز غير حيث كاين واحد الدعم لاديال الدولة ولا ديال الجماعات المحلية، وبعض الأحيان راها ما تتغطيش حتى التكاليف ديال الاستغلال ديال هاد القطاع اللي هو قطاع ضروري واللي تيضمن صحة المواطنين وحماية البيئة.

بالنسبة للمراقبة، لابد بأننا نذكرو بأن كل الوسائل الضرورية لإجراء المراقبة موجودة وفعلية لا على الصعيد المحلي ولا على الصعيد المركزي، فيما يخص الوزارات اللي هي معنية بهذا الموضوع.

بطبيعة الحال إذا كان فيه مشاكل اللي هي مطروحة على الصعيد ديال المستهلكين أو ديال المواطنين، فيما يخص بعض الفاتورات اللي يمكن يوقع فيها غلط، كاين إمكانية ديال الشكاية أو ديال اللجوء إلى المصالح المعنية باش تكون دراسة ديال هاد الموضوع ونلقاو الحل المناسب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير المحترم على الأجوبة ديالو، غير من باب تكملة ديال التشكي ديال المواطنين، هو أنه إذا السيد الوزير أرسل أحدا من وزارته إلى شوارع المدن وإلى دواوير المدن، فبعض الأحيان يمكن للإنسان أن يقول على أن الوكالات والأثمنة أصبحت خصا للمواطن، لأن التشكي بواحد النسبة كبيرة وهاد الشي علاش أنا بغيت باش السيد الوزير يدير واحد الجولة بالوسائل ديالو باش يعرف الحقيقة، لأن الذعيرة فيما يخص المواطنين المتوسطين تفوق ثمن الفاتورة، ولكن اللي هو صعب هو أنه لمن يشكي المواطن؟ هذا هو الشيء اللي بغيت نفسر للسيد الوزير المحترم، لأن لا في الوكالات ولا في المكتب الوطني للكهرباء في المناطق غير القروية المواطنون يتشكون، ولكن ما كاين حتى شي إجابات على التشكي ديالهم.

ولهذا نطالب: أولا باش المجالس الإدارية تدير في الاعتبار ديالها واحد المصالح ديال أولا المراقبة وكذلك التشكي ديال المواطنين والإجابة على أسئلتهم، لأن الحالة صعبة والتشكي كثير ويمكن لكم تراقبوا السيد الوزير المحترم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، تفضلوا أسيدي.

السيد وزير الداخلية:

بغيت غير نأكد بأن هناك بعض المصالح ديال المتابعة اللي هما مكلفين بمراقبة لا الوكالات ولا أيضا فيما يخص التدبير المفوض، واللي عندهم الصلاحية باش إلى كانت الشكايات من المواطنين باش يديرو البحث الضروري مع لا الوكالات ولا الشركة ديال التدبير المفوض.

تيبقى إلى كان شي مشكل اللي هو أوسع، احنا بكل استعداد في وزارة الداخلية مع الوزارات المعنية باش نقومو ببحث مدقق في هذا الموضوع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الخامس الموجه أيضا إلى السيد وزير الداخلية حول إمكانية توسيع صلاحيات الجهة، للمستشارين المحترمين السادة: السي مبارك السباعي، السي ادريس العلوي والسي حسن زهير، السي سعيد كمال، السي محمد برطني، السي عبد الصمد عرشان، السي المهدي زركو، السي عبد الرحيم الكوبابي، السي محمد تاضومانت، السي الحاج الطاهري، السي عبد السلام الودي، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال. تفضل السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

أختي، إخواني المستشارون المحترمون،

تعتبر الجهات والجماعات المحلية محاور أساسية لكل تنمية حقيقية، ولا شك أن الأساس لترسيخ وتطوير قاعدتها ينطلق من هذه المؤسسات الجماعية نظرا لارتباط هذا المنهج بتطلعات المواطنين باعتباره ضرورة ملحة تمليها حتميا تسيير الشأن المحلي وما يواكب ذلك من نمو اقتصادي واجتماعي.

لذلك فإن تركيز المجهودات على الجهات كمؤسسات جماعية سوف يمكن حتما من تحقيق النماء الاقتصادي المنشود للبلاد، شريطة الانكباب على تخطيط جهوي مبني على التوازن بين الجهات بخصوص فرص الدعم والاستثمار لتصبح قادرة كوحدات على توظيف إمكانياتها الذاتية للرفع من مؤهلاتها وتوظيفها في الاستثمار المنتج لفرص الشغل.

غير أن هذا لا يتحقق، في نظرنا، دون تقييم تجربة الجهات على ضوء الميثاق الجماعي والبحث في مختلف مكامن الخلل الذي تعتري تسييرها والبحث في إمكانية توسيع صلاحيات الجهات في اتجاه تدعيم الجهوية القائمة على شمولية التنمية بكل أبعادها، وتجاوز العوائق التي تحول دون بلورة مفهوم المجال الترابي في بناء وحدة جهوية قادرة على تفعيل قيم المواطنة الحقة واستثمار الإمكان البشري والطبيعي، باعتبارهما رافدا غنيا في اتجاه تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي للجهة.

بناءا على ما سبق، نسائلكم السيد الوزير عن مدى تفكيركم في إمكانية إعطاء الجهة صلاحيات موسعة من أجل ترسيخ دعائم اللامركزية وتحقيق الأهداف التنموية المتوخاة من ذلك، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

من الملاحظ أن مؤسسة الجهة ببلادنا عرفت خلال السنوات الأخيرة أشواط مهمة في مجال دعم اللامركزية وعرفت واحد التطور تدريجي جعلها في وقت وجيز تلعب واحد الدور مهم في ترسيخ الديمقراطية المحلية.

ولقد خول القانون عدة اختصاصات للجهات ومن بين هاد الاختصاصات: إعداد المخطط الجهوي لإعداد التراب، إذ من خلاله يمكن للجهة أن تساهم في برامج التنمية كشريك فعال بجانب الدولة والهيئات العمومية الأخرى في مجال إنجاز الأوراش الكبرى على مستوى الجهة.

ومن أجل القيام بالدور المنوط بها في مجال التنمية الجهوية، تتوفر الجهات على موارد قارة عرفت تطورا ملحوظا خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث وصلت في سنة 2007 إلى حوالي 770 مليون درهم، وهاذ الإمكانيات المالية عرفت واحد الزيادة سنويا خلال هاد الخمس سنوات الأخيرة (10% ديال الزيادة في كل سنة)، وهاد الشيء غادي يتزايد عليه الموارد الإضافية التي سيتم استخلاصها بعد صدور المرسوم المتعلق بالضريبة على المناجم المخصص للجهات.

وفي انتظار استكمال المشاورات اللي هي الآن جارية مع رؤساء الجهات، التي تقوم بها هذه الوزارة مع المنتخبين الجهويين والفاعلين المعنيين بخصوص وضع تصور شمولي للآليات الناجعة التي يمكن اعتمادها من أجل توسيع دور الجهة، فإن الوزارة منكبة على إعداد الإجراءات الكفيلة بتعزيز القدرات التأطيرية للجهة في مجال وضع وتنفيذ المخططات التنموية والقيام بمهامها في أحسن الظروف، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

لكم تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا.

المستشار السيد مولاي ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدين الوزيرين،

الزملاء المستشارين،

كنشكروا السيد وزير الداخلية على الجواب ديالو وعلى تفضله بالجواب، نريد من سيادتكم المحترمة أن تعطي هذا الأمر المكانة التي يستحقها، لأن المسار الديمقراطي للمملكة يعرف تطورا إيجابيا كما يعلم الجميع، رغم بطئه ورغم تعثره، نحن في طريق الديمقراطية، وكما يقول المثل: "من سار على الدرب وصل".

السيد الوزير،

أعطتينا الشطر الأول من الجواب ولكن الشطر الثاني، نريد أن تعطينا الجواب، واش توسيع الجهة غدا إن شاء الله، قبل انتخابات 2009 ولا قبل؟ أين وصلت هذه المشاورات؟ واش جهات المملكة من 16 هناك من يقول غادي تولي 9 أولا 7 ؟

هناك من يقول أن الجهة غادي تكون ميدان ديال التنمية والتدبير المحلي غادي يعرف واحد التوسيع شامل، وهذا مرتبط بالأساس بالوحدة الترابية للمملكة والتكهنات والتطورات الإيجابية التي تعرفها القضية الوطنية، وهناك من يرى أن الأمر مستبعد ويتعلق بتحصيل الجهة في أفق الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة وحدهم دون غيرهم، وهناك رأي ثالث أن التقييم الإداري المرتقب سيحدد هو الأمور: عدد الجهات وعدد العمالات وعدد الجماعات المحلية، وهذا الأمر من اختصاصات الدولة وحدها دون غيرها وتوسيع اختصاصات الجهة من اختصاص الحكومة بعد عرضها على البرلمان.

لهذا، نلتمس السيد الوزير رؤية إن كانت هناك رؤية وإن كان ممكنا الاستباق، تعطيونا ما هو الأقرب والأنسب الذي تعتزم الدولة القيام به في أفق الانتخابات الجماعية ل2009، وهذا كذلك تنوير للرأي الوطني الذي يتساءل عن هذا الأمر الهام ببلادنا السيد الرئيس، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

غير اللي بغيت تؤكد عليه، أنا بطبيعة الحال في الجواب اللي عطيت تكلمت على تفعيل الاختصاصات اللي هي الآن موجودة في القوانين الجاري بها العمل، وكاين إمكانيات لا من الموارد المالية ولا البشرية ولا التأطير باش مازال كاين واحد المجال باش نفعلو الجهة في إطار القوانين الجاري بها العمل.

ولكن احنا تنعرفوا بأنه كاين التوجيهات الملكية السامية في هذا الموضوع ديال التفكير في الجهة الموسعة، وهذا في الحقيقة ورش اللي هو ورش واسع ولازم تكون فيه مناقشة على كل المستويات نظرا لانعكاساته على الحكامة ديال البلاد كلها، لا من الناحية ديال الاختصاصات اللي خاصها تمشي للجهة ولا من ناحية طرق التضامن مابين الجهات ولا من الناحية ديال التقطيع الجهوي، وفي الحقيقة هذا الورش نحن لا نربطه مع الاستحقاقات ديال 2009، لأن هذا ورش طويل اللي خصو وقت لا للمناقشة ولا باش يكون لصدور كل النصوص التشريعية والقانونية الضرورية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال السادس الموجه إلى السيد وزير الداخلية، كذلك، حول التدبير المفوض، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، سفيان القرطاوي، محمد عدال، إبراهيم فضلي، عياد الطيبي، عبد المجيد الحنكاري، بوسلهام بيتة، حسن أوتغلياست، لحسن عباد ، الهاشمي السموني، أحمد الكبوري، الحسن قيشوحي، سعيد التدلاوي، إدريس حسني، عبد الحميد السعداوي، إبراهيم أبو زيد، عبد الله أبو زيد، شعيب حميدوش، أحمد الجوهري، عبد اللطيف إسطمبولي، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

تفضل السي مرون.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في المغرب، هناك مجموعة من المدن التي لجأت في تسيير بعض المرافق الأساسية ديالها وخصوصا الماء والكهرباء وجمع النفايات وكذلك التطهير السائل إلى التدبير المفوض.

التدبير المفوض في بعض المدن أبان عن مشاكل كثيرة وأبان كذلك على الشكايات المتعددة من طرف المواطنين فيما يتعلق بالجودة ديال العمل ديالو والقيام بالالتزامات ديالو، وكذلك بمسائل أخرى تهم المواطنين مباشرة وتهم التسيير الجماعي أيضا.

المشكل اللي وقع في الدار البيضاء مثلا، لا نعرف إلا من خلال ما جاء على لسان الصحف من نوعية المشاكل وأهميتها، فنريد من السيد الوزير أن يعطينا بعض الأضواء فيما يتعلق ب Le bilan ديال هاد العملية ديال التفويض اللي أعطيناه لبعض الشركات يسيروا لنا بعض المرافق ذات أهمية قصوى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في الحقيقة التقييم اللي عندنا على التدبير المفوض تبين بأن، على العموم، هذا التدبير المفوض مكننا من تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والرفع من وتيرة وإنجاز التجهيزات الأساسية الخاصة، لا في ميدان توزيع الماء والكهرباء وتطهير السائل أو جمع النفايات الصلبة.

بطبيعة الحال هذا الأسلوب كالأساليب الأخرى ماكيمنعش باش يكون بعض الأحيان مشاكل اللي هي مطروحة.

العقود وكنانيش التحملات تخول للجماعات المحلية إمكانية فرض العقوبات اللازمة كلما تبين أن هناك إخلال أومخالفات ببعض المهام، وهذه العقود تنظم أيضا المساطر التي يمكن لها للجماعات المحلية تبعها في هذا الميدان. بطبيعة الحال كيبقى أيضا الحق للجماعات المحلية ديال المراقبة لا بواسطة الأطر الجماعية اللي عندها واحد التجربة في هذا الميدان ولا فيما يخص اللجوء إلى الخبرات لا الخارجية ولا الاستعانة بالمصالح المركزية.

الوزارة، الآن، تفكر مع كل من يعنيهم الأمر في إحداث هياكل للضبط والتنظيم على المستوى الجهوي واللي يمكن لها تكون مدعومة على المستوى المركزي باش نحسنو هاد الطريقة ديال ضبط هذا الأسلوب ديال التدبير، ولكن هناك دراسات اللي هي الآن جارية في هذا المجال ومنين غادي يوصل الوقت المناسب ونخرجو بخلاصات يتم التقديم ديال الخلاصات ديال هاد الدراسات لمجلس المستشارين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد مرون، تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد ادريس مرون:

ألا ترجعون، السيد الوزير، بعض المشاكل اللي حصلت إلى عدم قدرة الجماعات المحلية من خلال الأطر ديالها في متابعة التنفيذ حرفيا لدفاتر التحملات؟ أم إلى عدم التزام المقاولات المعنية باحترامها هي نفسها؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

هذا في الحقيقة موضوع معقد، كي قلت أنا كيتخص أطر عندها الإمكانيات والقدرات على الصعيد ديال الجماعات المحلية، ولكن هذا غير كافي لأن ما يمكنش للجماعات المحلية تكون عندها أطر اللي هي متخصصة في هاذ الميادين اللي هي ميادين على الصعيد الدولي. يمكن تنلقاو غير بعض الخبراء اللي عندهم خبرة قوية في هذه الميادين، ولهذا كان ضروري باش يكون أيضا على المستوى المركزي ونستغلو واحد الشبكة ديال الكفاءات اللي هي الموجودة ببلادنا، ومنين تنستغلو هاد الشبكة، هذا تيعطينا قدرات اللي هي أهم تتجعلنا باش ديك الساعة يمكن تكون عندنا الإمكانية باش تكون هاذ الشركات اللي داخلة في العقود وفي التدبير المفوض، تيكون في المقابل هناك أطر وطنية اللي يمكن لها تتفاوض مع هذه الشركات ويكون نوع من التوازن، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم،

السؤالان المواليان موجهان أيضا للسيد وزير الداخلية، يتناولان موضوع مقاهي الشيشة والملاهي، وحدة موضوعها تدفعنا إلى الاستماع إلى عرضهما معا، ثم يتولى السيد الوزير الإجابة عنهما معا. أستأذن المجلس الموقر.

السؤال الأول حول استفحال ظاهرة مقاهي وملاهي تدخين الشيشة، للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال، محمد السوسي الموساوي، عبد الحميد بلفيل، ناجي فخاري، عبد العزيز العزابي، عبد الكبير برقية، محمد لفحل، بنجيد الأمين، بلعيد بنشمسي، عزيز الفيلالي، الطاهر الفيلالي، سعد بنزروال، العربي بوراس، يوسف التازي، محمد العزري، حباشيش التيجاني، محمد بن الزايدية والسي مصطفى القاسمي.

تفضلوا السي فوزي بنعلال.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

لقد سبق إعلان قرار للسلطات المحلية القاضي بإقفال مقاهي تدخين الشيشة، وذلك لما أصبحت تشكله هذه المرافق من خطر على المجتمع، وهو ما خلق ارتياحا لدى المواطنين خصوصا الذين اكتسحت هذه المقاهي أحياءهم واستفزت مشاعرهم، علما أن مقاهي الشيشة لم تعد مقتصرة على التدخين فحسب، بل تجاوزته لترويج واستهلاك جميع أنواع المخدرات وغيرها من أساليب الحط بالأخلاق والقيم.

إذ أمام هذا الوضع الصحي الذي أضحى الأمر يحتم التدخل الفوري للجهات المعنية لوقف هذا النزيف والاستهتار بعقول وسلامة و أخلاق ومشاعر المواطنين.

وبهذه المناسبة، من أعلى هذا المنبر، أود أن أشكر السيد والي الرباط لمحاربته هذه الظاهرة في مدينة الرباط وتنظيف الأحياء الشعبية وعدد من الأحياء من هذه الظاهرة: ظاهرة الشيشة، والذي أخذ إجراءات سواء في إقفال بعض المقاهي أو حجز الشيشة ديالها.

ولهذا، قبل أن أسأل السيد الوزير عن ما هي هذه الإجراءات التي ستتخذها أو اتخذتها وزارتكم المحترمة حول هذه الظاهرة: ظاهرة تفشي الشيشة بالمغرب وهذه الظاهرة الغريبة علينا، هل فعلا هناك قوانين تحمي هذه الظاهرة؟ لأنهم أصحاب المقاهي يشترون الشيشة وهذه المواد من وكالات التبغ، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الموالي في نفس الموضوع حول تفشي ظاهرة مقاهي الشيشة والغولفازور والعلب الليلية ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: السي

إدريس مرون، السي محمد فضيلي، السي الهاشمي السموني، السي الحسن قيشوحي، السي أحمد الجوهري، السي البكاي بورجل، السي عبد القادر أقوضاض، السي كرم محمد سعيد، إبراهيم أبو زيد، سعيد التدلاوي، لحسن بوعود، أحمد الإدريسي، محمد عدال، أحمد السنيتي، محمد الدواحي، إدريس حسني، علي آيت المودن، لحسن عباد، سعيد ارزيقي، محمد الكبوري، خالد برقية، سفيان القرطاوي، عبد الفتاح عمار، عبد الحميد السعداوي، بوسلهام بيتة، الحاج عمر مكدر، عبد الرحيم الشرقاوي، أولعيد الرداد، الحسن أمزوغ، حسن أوتغلياست، سيدي مختار الجماني، سيدي سالم الجماني، عبد الله أبو زيد، حميد كوسكوس والسي عبد الكريم الهمس، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

إذا لاحظتم أن هناك أسماء كثيرة، فلأن هذا موضوع وطني واهتم به جميع المستشارين داخل الفريق وكلهم عبروا أنهم يريدون وضع السؤال، فكان سؤالا موحدا سألقيه باسم الجميع.

تعرف بلادنا انتشارا واسعا لمقاهي الشيشة والغولفازور على الخصوص، في مختلف أحياء المدن والقرى عبر التراب الوطني، وتسجل هذه المقاهي انتشارا واسعا لاستعمال مختلف أنواع المخدرات وأقراص الهلوسة وممارسات لا أخلاقية تمس بالقيم الوطنية الأصيلة، فضلا عن تأثيرها الصحي السلبي على الشباب من خلال تعاطيه التدخين والمخدرات وتعرضه للروائح الكريهة المنتشرة في هذه الأماكن، إضافة إلى طبيعة الموسيقى المستعملة فيها.

وإذا أضفنا إلى هذه المقاهي ما يعرف بالملاهي الليلية، فإن سكة الانحراف تجد شروطها لتمتد أكثر في صفوف قاعدة مجتمعية واسعة، فاتحة بذلك المناخ الملائم الذي أبرز ما فيه التعاطي للمخدرات والتحرش الجنسي وتناول الخمور بأشكالها. إن المصيبة أعظم لكون أكثر رواد هذه المزالق نحو الانحراف هم فتيات وفتيان قاصرين.

وفي هذا الإطار، نسألكم السيد الوزير، ألا ترون أنه من الاستعجال وضع حد لهذه الظواهر المتفشية والدخيلة على مجتمعنا والتي تكلفنا الكثير إن على المستوى المادي والأخلاقي والاجتماعي والصحي والتربوي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير نظرا لحساسية الموضوع.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

لابد أن أذكر أن مصالح وزارة الداخلية تولي أهمية خاصة لموضوع الأمن الأخلاقي ببلادنا، الذي قد يهدده تنامي بعض الظواهر المشينة. وفي هذا الصدد أذكر أن هذه المصالح تعمل في إطار الاختصاصات المخولة إليها إلى تحصين مجتمعنا وخاصة فئة الشباب.

وقبل استعراض الجهود المبذولة للحد من تنامي بعض الظواهر المشينة التي جاءت في أسئلة السادة المستشارين، أود الإشارة أنه يتبين من خلال المعطيات الإحصائية المتوفرة أن ظاهرة تدخين الشيشة في الأماكن العمومية وانتشار بعض مظاهر الانحراف ببعض محلات التسلية لم يبلغ مستوى الاستفحال، وأن معالجتها ممكنة إذا ما تضافرت جهود كل الأطراف المعنية.

فيما يتعلق بظاهرة مقاهي الشيشة، أشير إلى أنه في إطار تعزيز الترسانة القانونية بنص قانوني يمنع تدخين الشيشة في الأماكن العامة بما في ذلك المقاهي، فإن السلطات المحلية سعيا وراء محاربة انتشار عادة استهلاك الشيشة، اللي هي عادة غريبة عن تقاليد مجتمعنا، لجأت إلى إصدار قرارات عملية تقضي بمنع تقديم الشيشة للزبناء في المقاهي، هذه القرارات العملية تستند إلى بعض المقتضيات القانونية والتنظيمية المتمثلة بالخصوص في قوانين الصحة العامة وقانون نظام التبغ الخام والتبغ المصنع، الذي يمنع على أي كان توزيع التبغ المعسل بدون ترخيص خاص مسلم من طرف الإدارة الوصية، كما يمنع بيع التبغ بالتقسيط.

إن اتخاذ السلطات المحلية لقرارات منع تقديم مادة الشيشة لرواد المقاهي كان ضروريا أيضا نظرا، كما جاء في سؤالكم، لما تمت ملاحظته من اقتران استهلاك هذه المادة في غالب الأحيان بتصرفات تمس بالأخلاق العامة، إذ تشير المعطيات المتوفرة أن المصالح الأمنية بالدار البيضاء، مثلا، قامت خلال سنة 2007 بتقديم 79 شخصا للعدالة، 176 شخصا خلال الفترة الممتدة من بداية هذه السنة الجارية إلى متم شهر أبريل الماضي بتهم ترتبط بترويج واستهلاك التبغ والشيشة بالتقسيط في الأماكن العمومية، وأيضا بتهم تتعلق بتسهيل وتشجيع البغاء وتحريض قاصرات على ممارسة الفساد والوساطة في البغاء واستهلاك المخدرات.

وهناك أيضا عدد ديال العمليات ديال التحسيس مع المهنيين في هذه العملية، باش تكون واحد التعبئة واسعة في هذا الميدان، لازم أيضا فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها المصالح المختصة لمحاربة بعض مظاهر الانحراف التي تتم ملاحظتها على مستوى بعض قاعات الألعاب والتسلية، فأذكر بأن المصالح الأمنية تسهر على ضمان تغطية متواصلة للمناطق التي تتواجد بها هذه القاعات من خلال تكثيف الدورات، مع تشديد المراقبة من طرف فرق الأحداث التابعة لمصالح الشرطة القضائية على القاعات التي قد يرتادها الشباب والأطفال.

ومن جانب آخر، تحرص المصالح الأمنية على ردع كل الجرائم والمخالفات المرتكبة سواء داخل أو بقرب هذه المحلات ديال الألعاب الإلكترونية والغولفازور، كما تسهر المصالح المختصة على ضمان احترام مسيري الملاهي

الليلية على المقتضيات القانونية والتنظيمية الخاصة بهذا القطاع، خاصة فيما يتعلق بعدم السماح بولوج القاصرين واحترام أوقات محددة للعمل.

وعلى العموم، كلما تتوصل المصالح الأمنية بشكاية في هذا الموضوع، إلا وتتم مراقبة هاذ الأماكن وتتخذ كل الإجراءات الضرورية والقانونية فيما يخص هاذ المسؤولين على هذه المحلات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب. تفضلوا السي بنعلال.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال:

شكرا السيد الرئيس.

هو، طبعا، السيد الوزير نشكرك على هذه الإيضاحات الكافية في هذا الموضوع اللي هو موضوع الشيشة، وأنتم تعلمون السيد الوزير أنه كل ما يتعلق بالشيشة اليوم أصبح يقترن بالخمر والفساد وكل ما تأتي به هذه الشيشة وخصوصا هذه الظاهرة الغريبة الآتية لنا من الشرق، فعلينا محاربتها، ونشكرك السيد الوزير، كذلك نطلب منك تكثيف الجهود لهذه المراقبة وحماية هذا الوطن من هذه الآفة الغريبة علينا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السي مرون.

المستشار السيد ادريس مرون:

أشد على يد زميلي فيما جاء في كلامه حول ضرورة المراقبة، ونحن نأخذ الكلام ديال السيد الوزير على أنه كلام ديال المعقول وديال الجد ولا نشك أبدا في المجهودات التي يقوم بها، إلا أننا نلاحظ في نفس الوقت أنه مزيد من الحذر لابد منه على اعتبار أن ما قلناه نحن أيضا نعايشه ونراه، وبالتالي فمن اللائق ومن الضروري ومن الواجب علينا جميعا سلطات ومنتخبين أن نعمل لكي نحد من هذه الظاهرة قبل أن تتفشى.

فيما يتعلق بالقوانين، نحن مستعدون باش نعملوا اليد في اليد على وضع مقترحات قوانين باش تمشي بسرعة حتى نخرج بقوانين يمكن أن تطبق على أرض الواقع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال التاسع كذلك الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول أراضي الجموع، للمستشارين المحترمين السادة: السي محمد الأنصاري، السي محمد السوسي الموساوي، السي عبد الكبير برقية، السي العربي القباج، السي محمد بلحسن خيير، السي الطاهر الفيلالي، السي اسماعيل قيوح، السي محمد كريمين، السي مصطفى القاسمي، السي مصطفى مبارك، بنجيد الأمين، عزيز الفيلالي، عبد اللطيف أبدوح، محمد العزري، بنعيسى بنزروال، سعد بنزروال، محمد بن الزايدية، العربي بوراس، عبد العزيز عزابي والسي ناجي فخاري، ليتقدم أحد المستشارين المحترمين، تفضلوا السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

السؤال ديالنا ينصب على أراضي الجموع كما أسلفتم، وأراضي الجموع كما يعرف الجميع هي واحد الرصيد وطني مهم جدا، يتكون من أراضي بورية وأراضي سقوية وأراضي غابوية، وهذا الرصيد يلعب دورا كما يعلم الجميع هاما جدا في المجال الاقتصادي والاجتماعي على امتداد التراب الوطني، وهذا الرصيد كذلك هو مهم جدا باعتبار أنه يحتوي على 12 المليون هكتار، هذا شيء مهم جدا.

ثم كذلك هذا الرصيد اللي هو الآن القوانين المنظمة له أصبحت متجاوزة باعتبار أنها منها ما يعود إلى حوالي 90 سنة، باعتبار أن الظهير الشريف ديال 1919 و1924 بغض النظر على بعض التعديلات الطفيفة التي أدخلت على الظهيرين، هذين القانونين أصبحا متجاوزين وما تيمكنوش من الحفاظ على هذا الرصيد المهم، اللي هو الآن عرضة للضياع وللإتلاف وللتلاعب وللسطو وكذلك للترامي.

احنا الآن، في الفريق الاستقلالي، للوحدة التعادلية كنا مهتمين كثيرا منذ البداية بهذا القطاع، وقد سبق لنا أن قدمنا مقترح قانون من أجل تدارك ما يمكن تداركه منذ بداية مجلس المستشارين أي سنة 1998 ولازال حبيس الرفوف بلجنة الداخلية، ثم كذلك كانت هناك ندوة وطنية فسنة 1995 خرجت بتوصيات هامة من أجل إصلاح هذا القطاع وتحيين القوانين المنظمة له عن طريق كذلك جمعه وتحصينه من التلاعبات، عن طريق إما تقديم مطالب للتحفيظ أو تحديدات إدارية.

بدون شك، أن هناك مجهودات من طرف السلطة الوصية، هي وزارة الداخلية اللي هي مشرفة على هذا القطاع، ولكن رغم ذلك لازلنا نلاحظ أن هناك خصاص كبير في مجال التدابير والإجراءات، رغم الحرص الأكيد لوزارة الداخلية على هذا الرصيد المهم الوطني.

إذن، بغينا الآن، ومن خلال هذه القبة، ومن خلال السيد وزير الداخلية، باش يعرف الرأي العام، هل هناك اهتمام؟ وبدون شك، هناك اهتمام من طرف الحكومة الحالية ووزارة الداخلية بهذا القطاع، و هناك نية مستقبلية لاستصلاحه عن طريق تحيين القوانين المنظمة له من أجل حمايته من التلاعب ومن السطو ومن الترامي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

كما جاء في سؤال السيد المستشار المحترم، فالأراضي الجماعية تكون رصيدا عقاريا واسعا ومتنوعا وتيلعب واحد الدور حساس لا في مجال التنمية الفلاحية ولا الاقتصادية ولا الاجتماعية، ومن أجل صيانة وحماية هذا الرصيد من كل أشكال الترامي والضياع فإن الوزارة تقوم بتحصينه عن طريق التصفية العقارية القانونية بواسطة عملية التحفيظ أو التحديد الإداري.

في هذا الإطار، تمت خلال سنتين 2006 و2007 التصفية القانونية العقارية لمساحة إجمالية تناهز 111 ألف هكتار، والآن في خلال هاذ السنة تنويو باش يمكن لنا نصفيو 800 ألف هكتار.

هذا من الناحية ديال التصفية في إطار القوانين الجاري بها العمل الآن، فإن في هاد العملية ديال التصفية القانونية لازم نذكرو بأن كاين واحد العدد ديال المشاكل اللي هي ناتجة عن التعرضات التي يعبر عنها الأغيار بدعوى ملكية هذا العقار أو المشاكل اللي هي حول الحدود بين العقارات، وهذا تيجعل بأن كاين واحد العدد ديال الدعاوي اللي هي أمام القضاء، وإلى جينا نحصيوها اليوم أمام المحاكم كاين تقريبا 900 قضية اللي هي الآن جارية واللي هي موضوعة أمام المحاكم.

وفي انتظار إعادة أو إصلاح الترسانة القانونية، كان عدد ديال التدابير اللي خذاتها الوزارة من الناحية التنظيمية، اللي بنفسها تتحاول تساهم واللي تحاول تساهم بشكل فعال في تدبير أو تحسين تدبير هذا الرصيد ديال الجماعات المحلية، نذكر من بينها:

- إعداد لوائح ذوي الحقوق؛
- دليل ديال كيفية إعداد لوائح ذوي الحقوق أو دليل كراء العقارات الجماعية أو دليل نائب الجماعات السلالية؛
- وضع مخططات وبرامج استثمارية للنهوض بالجماعات السلالية.

فيما يخص المنظومة القانونية، احنا تنعرفو بأن هذا موضوع حساس، هناك عدة دراسات كما جاء هذا في السؤال ديال السيد المستشار، ولكن مازال في الحقيقة مازال ما توصلناش لواحد الصيغة اللي يمكن لنا نعتبرها بأنها صيغة يمكن لها تقدم للبرلمان للمصادقة، مازال هذه الدراسات في طور الإنجاز لحد الآن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم التعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات، إلا أنه أعتقد أنه من بين المسائل التي يمكن أن تسهل المحافظة على هذا الرصيد المهم في إطار سواء تحفيظ أو التحديد الإداري هو أولا الحصول على رسوم الملكية من طرف: ذوي الحقوق، من طرف الجماعات السلالية، وهذا يتطلب مجهودا جبارا وإمكانيات مادية كذلك للجماعات السلالية، لأن جل مطالب التحفيظ والتحديدات الإدارية تكون هشة لدى تقديمها لدى السيد المحافظ، باعتبار أن هناك نقص في الوثائق.

نود السيد الوزير أن يكون هناك مجهود جبار وخلق ولو صندوق لدعم السلالات الجماعية من صندوقها لتكوين الحجج والوثائق، هذا من جهة.

ثم كذلك، هناك دورية صادرة من طرف السيد وزير الداخلية ووزارة العدل موجهة إلى العدول وقضاة التوثيق من أجل كذلك عدم التصديق أو الإشهاد بأراضي فيها نزاعات جماعية، إلا أن هذه الدورية لم تفعل والشيء الذي يطرح كثيرا من المنازعات أمام المحاكم، وهذا ينعكس سلبا لأن التكوين ديال الملف القانوني لدى السيد المحافظ وإحالته على المحاكم تكون فيه عدة هفوات التي تتطلب وقتا طويلا لحل هذه الإشكاليات.

وبالتالي، أود أن يكون هناك تواصل وأن تكون هناك لقاءات ما بين الوزارة الوصية على "أراضي الجموع" بالخصوص وكذلك وزارة العدل بالنسبة لجمعيات العدول وكذلك - إن اقتضى الحال - جمعيات المحامين بالمغرب والقضاء والمحافظين العقاريين، لتبادل الرأي حول المشاكل المطروحة لإيجاد آلية تنظيمية في انتظار أن يعاد النظر في القانون من أجل تفعيل ما أنتم بصدده لحل على الأقل "ما لا يدرك كله لا يترك جله"، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة للسيد الوزير المحترم، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

غير اللي بغيت نؤكد عليه بأن هذه القضية ديال التصفية العقارية والحماية ديال عقارات الجماعات السلالية في الحقيقة فيها جانب اللي هو قانوني، ولكن فيها جانب اللي هو ديال المساطر واللي هو معقد، هذا هو الاتجاه اللي مشينا بأن كاين الإمكانية الآن في إطار القوانين الموجودة الآن باش نحميو واحد العدد، واحد المساحة شاسعة ديال هاذ الأراضي.

ويمكن لي أن نؤكد لكم بأن المشكل ماشي ديال دعم مالي. الوزارة على كل استعداد، هناك إمكانيات باش ندعمو كل الجماعات السلالية باش تحمي الأراضي ديالها، تيبقى المشكل ديال المساطر كيف قلتم اللي هي مساطر معقدة واللي من الضروري باش يكون واحد التنسيق واسع، وأنا متفق معكم على ضرورة عقد لا اجتماعات ولا أيام دراسية مع كل المتدخلين

في هذا الميدان باش نلقاو أحسن وسيلة باش نسهلو هاذ العملية ديال التحفيظ وديال حماية أراضي الجموع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال العاشر والأخير الموجه إلى السيد وزير الداخلية كذلك حول الموظفين الأشباح بالجماعات المحلية، للمستشارين المحترمين السيدين: السي عبد الله عطاش والسي جامع المعتصم، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي وإخواني المستشارون،

تعرف الوظيفة العمومية بصفة عامة، والوظيفة المحلية الجماعية بصفة خاصة، نزيفا حادا على مستوى استنزاف ميزانيتها من طرف مجموعة هامة من الموظفين الأشباح، الذين يحسبون على التسيير والذين يوظفون توظيفا مباشرا أو سياسويا، حيث أن هؤلاء لا يمارسون أي عمل داخل الجماعة مع أن مرتباتهم، تصرف مباشرة إلى حساباتهم البنكية.

السيد الوزير،

هاذ الموظفين الأشباح نعتقد أنهم كاين ثلاثة أنواع:

- كاين موظفين أشباح فعلا، وهؤلاء الذين لا تطأ أقدامهم أبدا الجماعات ومحلات العمل ديالهم، بل إن بعضهم أو أكثرهم يعيشون خارج الوطن، ومع ذلك تصرف لهم مرتباتهم إلى حساباتهم البنكية.

- واحد النوع من الموظفين اللي هم أشباح بالقوة، يعني ماشي لخاطرهم أشباح، هم اللي جعلوا أشباح، لأنهم مجموعة من الأطر ترغب في العمل ولكنها أطر مهمشة داخل الجماعة ويفرض عليها أن تكون شبح ولا تدخل إلى الجماعة ولا تساهم في تنمية الجماعة.

- وهناك موظفون آخرون، النوع الثالث من الموظفين الأشباح وهاذ الموظفين الأشباح اللي تيبانو غير في كل انتخابات، يعني يوظفون داخل الجماعات في سلاليم دنيا ولكن تيجيو يخدمو في الانتخابات وتيجريو ويتكرفسو وتمحنو في ديك الفترة، ثم يذهبون إلى حال سبيلهم إلى أن تأتي انتخابات أخرى، هادو حتى هما أشباح تصرف لهم مرتباتهم.

ورغم أن الجماعات المحلية عموما تشتكي من النقص في الميزانيات والضعف ديال الميزانية ديالها، ومع ذلك ميزانية كبيرة تصرف لهؤلاء.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير: ما هي الأسباب الحقيقية في تأخير تسوية هذا الملف الذي يثقل كاهل الميزانية ديال الجماعات عموما؟ رغم أننا نرى بخلاف وضع آخر من خلال أن الموظفين العاديين الذين يمارسون حقهم الدستوري النقابي العادي ديال الإضراب مباشرة يهددون بالاقتطاع بل منهم من يقتطع له فعلا، هادو يعملون، موظفون تيدافعوا على حقوقهم، تيمارسوا حقهم العادي ومع ذلك بسرعة بالخف يتقطع لهم وهؤلاء الآخرون الأشباح الذين لا يمارسون أي عمل ويثقلون كاهل الميزانية ورغم ذلك لا يأخذ في حقهم أي إجراء.

وبالتالي ما هي الأسباب الحقيقية في تأخير تسوية هذا الملف؟ ما هي التدابير العاجلة التي ستتخذونها من أجل الإسهام في حل فوضى التوظيف، لأن كاين فوضى في التوظيف خاصة في السلاليم الدنيا رغم أن الوظيفة العمومية، عموما كاين هناك منع من التوظيف ديال من 1 إلى 4، ومع ذلك في الجماعات المحلية نظرا للخصاص، ولكن رغم ذلك كاين هناك فوضى في هذا التوظيف غير القانوني، خاصة أننا مقبلون على الانتخابات الجماعية في أفق السنة المقبلة، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون هاذ ظاهرة الموظف الشبح هي بالمفهوم الإداري حقيقة هذا غير شي واحد اللي تيترك الوظيفة ديالو بغير أي مبرر قانوني، وهنا لازم أن نذكر بأن القانون ديال الوظيفة العمومية كيعاقب على هاذ الحالات: ترك الوظيفة بدون سبب مشروع عندو ابتداء من وقف الأجرة الشهرية إلى العزل من أسلاك الوظيفة العمومية.

وبالنسبة لموظفي الجماعات المحلية التي تتمتع، كما هو معروف، باستقلال إداري ومالي، فالآمرون بالصرف لهم كامل الصلاحية لتطبيق المساطر القانونية في هذا الباب للتصدي لهذه الظاهرة، كما أن عدم تطبيق هذه المساطر يعد من الاختلالات التي يتم ضبطها في إطار مراقبة المجالس الجهوية ديال الحسابات.

وتجدر هنا الإشارة إن الوزارة تتوصل من حين لآخر بشكايات أو رسائل تبليغ عن حالات موظفين جماعيين لا يتواجدون بمقرات عملهم، فيتم سلك مسطرة ديال بحث تقوم به السلطات الإقليمية المعنية التي تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة عند ثبوت هاذ الحالات.

ولازم، أيضا، الإشارة أن هناك حالات لبعض الموظفين الجماعيين لا يعملون بجماعاتهم الأصلية بل هم موضوعين رهن إشارة بعض الإدارات العمومية لسد الخصاص الحاصل في التأطير، وباعتبارها مساهمة في إطار تضامني يجب أن تحاط هذه العمليات بالشفافية وأن تحترم المساطر الجاري

بها العمل من حيث المصادقة عليها من الأطراف المعنية، إضافة إلى اعتماد الشكليات المعتمدة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

لكم لتعقيب؟ تفضلوا السي المعتصم.

المستشار السيد جامع معتصم:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

طبعا نحن توجهنا بالسؤال إلى وزارة الداخلية باعتبارها الوصية على قطاع الجماعات المحلية، ونعتقد في الاتحاد الوطني للشغل بأن هذه الظاهرة ظاهرة حقيقية موجودة على أرض الواقع والأساس ديالها بالدرجة الأولى هو سوء التوظيف، لأن مع كامل الأسف خلال العشر سنوات إلى الآن معدل التوظيف في الجماعات المحلية وصل إلى 5000 موظف في السنة وأحيانا الدولة لا تقوم بهذا العدد من التوظيف، وهذه التوظيفات تكون أحيانا أكثر من حاجة الجماعات المعنية، يكفي أن أقول الرباط بجانبنا 6000 موظف ومع ذلك يتم التوظيف، سلا أيضا فيها موظفون ومع ذلك نريد أن نوظف، إلى غيرها من الأمور التي تحدث أكثر من اللازم.

وبالتالي، كنطلبو من الوزارة أن يكون لديها معدل ديال تأطير المواطنين، باعتبار هذه إدارة التي تساهم في تأطير المواطن خص يكون واحد المعيار وطني الذي ينبغي أن يحترم ويأخذ بعين الاعتبار، على أساس أن هذه التوظيفات، كما قلت، تتم بمعايير غير موضوعية: محاباة، زبونية، أحيانا الحديث عن بيع المناصب إلى غيرها من الأمور التي تقع، ولم نسمع عن جماعات تقوم بتنظيم مباريات مفتوحة للولوج إلى المناصب التي تكون داخل الجماعات.

طبعا أثر هاذ الشي، السيد الوزير، أنتم تعرفون أنه هو ارتفاع الكلفة ديال الفاتورة ديال الأجور، مما يجعل أن هذه الجماعات عاجزة عن تلبية مطالب النقابات في تحسين أوضاع الأجراء لا الموظفين ولا المستخدمين داخل هذه الجماعات المحلية.

فلذلك، إذا كنا نريد أن نرفع من أداء هذه الجماعات المحلية خصهم يكونوا عندنا موظفين أكفاء، موظفين جاو عن جدارة واستحقاق، يقومون بواجب من أجل رفع أداء هذه الجماعات لكي تقوم هذه الجماعات ماشي هي التي ستكون مشغلا، الجماعات لن تحل مشكل التشغيل بشكل مباشر كيفما كانت وضعيتها، ولكن بالأداء ديالها الجيد يمكن أن تكون محفزا للاستثمار المنتج لمناصب الشغل.

ولذلك السيد الوزير، نتمنى أن وزارة الداخلية أن يكون لها، عندكم دورية كتديروها ولكن عمليا لا تحترم على أرض الواقع فلا بد من تدخل وزارة الداخلية لإعادة ضبط هذا الموضوع، لأن في الأخير وزارة الداخلية هي المسؤولة أمام النقابات في موضوع الجماعات المحلية، وهذه الوزارة ليس بيدها ما يمكن أن تعطيه لأن رؤساء الجماعات تصرفوا بالشكل الذي لا يتيح الفرصة للحكومة لكي تحل الإشكالات.

شكرا لكم السيد السي معتصم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المعتصم. تفضلوا السيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية:

غير اللي بغيت نؤكد عليه هو أن مناصب الشغل داخل الجماعات المحلية هي جد محدودة، وتتبقى فتح هذه المناصب في إطار الميزانية ديال الجماعات التي تيتم في وقت المصادقة عليها، وفي الحقيقة راه خلال هذه السنوات الأخيرة ما تم التشغيل في هذا الإطار إلا لبعض الكفاءات وكفاءات قليلة جدا.

تبقى من طبيعة الحال هناك أيضا نوع ثاني من التوظيف اللي يمكن أنتم تتشيرو لو، هو التوظيف ديال العرضيين وهذا توظيف اللي هو في الحقيقة تنتمشاو بواحد الغلاف مالي اللي هو يساعد الجماعات المحلية باش يقوموا بواحد العدد من العمليات، واللي يمكن نقولو بأن الاعتمادات اللي مخصصة لهاذ العرضيين هي الحقيقة لغلاف المالي بقي مستقر خلال هاد السنوات الأخيرة، ما لاحظناش شي ارتفاع هام في هذا الميدان، وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير الداخلية.

فقبل أن نمر إلى القطاع الموالي باسم المجلس أشكر السيد وزير الداخلية على مساهمته القيمة والهادفة، وننتقل إلى القطاع الموالي، ألا وهو الإسكان والتعمير والتنمية المجالية حول تباطؤ إنجاز بعض المشاريع السكنية بالجهة الشرقية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، السي أحمد الرحموني، السي محمد الزعيم، السي الحسن أكوجكال، محمد القندوسي، العربي خربوش، حسن الغزوي، سيدي محمد أخطور، محمد صالح اقميزة، أحمد الشوفاني، جناح عبد العزيز، محمد الرحموني، ويتولى الأجوبة عن السيد الوزير السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية، فليتفضل مشكورا.

فليتفضل أحد المستشارين المحترمين لبسط السؤال.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عرفت عملية إنجاز المشاريع السكنية في مختلف مناطق البلاد تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة بفضل سياسة حكومية جديدة ودينامية في هذا

المجال، ودخلت الجهة الشرقية في هذا المخطط الوطني، حيث تمت بلورة عدة مشاريع سكنية هامة بمناطق مختلفة في الجهة.

غير أن عملية الإنجاز الفعلي تعرف تباطؤا لبعض هذه المشاريع ومنها مشروع تجزئة الفتح بإقليم الناظور، فهذا المشروع من المنتظر أن يشكل بعد إنهاء إنجازه تجمعا سكنيا كبيرا بحجم مدينة صغيرة قد يصل عدد ساكنتها إلى 60 ألف نسمة بقرب مدينة الناظور.

وسيساهم في خلق إمكانية الولوج لامتلاك السكن وحل الأزمة التي يعرفها هذا القطاع بالإقليم من جهة، كما سيمكن من تخفيف الضغط على مدينة الناظور التي وصل فيها ثمن العقار إلى أرقام قياسية من جهة أخرى.

هذا المشروع الكبير يمتد على مساحة 220 هكتار، ويتضمن أزيد من 5700 قطعة وقسم إلى ستة أشطر، ثلاثة منها فقط تم إنجازها ويواجه عدة مشاكل ومنها مشكل التطهير.

كما أن معلومات تروج وسط الرأي العام الإقليمي، منها عدم احترام التصميم الأصلي وعدم إنجاز شوارع مقررة إضافة بقع جديدة دون موافقة اللجنة المعنية، والأخطر من ذلك احتكار بقع من طرف المضاربين العقاريين، مما يعني عمليا حرمان الموظفين وذوي الدخل المحدود من امتلاك السكن وهو الهدف الأصلي من هذا المشروع الهام.

لقد انطلق المشروع في سنة 2001 وتم توزيع القطع الأرضية على المستفيدين في الأشطر الأولى مع عقود تسليم مؤقت، وإذا كانت الأشطر الأولى أخذت كلها هذا الوقت وواجهت مشاكل، فماذا سيكون مصير الأشطر الباقية؟ وإذا صارت الأمور بهذه الوتيرة فإن مشروع هده المدينة لن ينجز إلا بعد سنوات عديدة.

وإذ نثير انتباه معاليكم لوضعية هذا المشروع الهام، فإننا نطلب منكم تنوير الرأي العام المحلي حول ما يجري وحول المبادرات التي تتخذونها لحل المشاكل التي أثارتها الأشطر الأولى، ولتسريع وتيرة تجهيز الأشطر المتبقية والمدى الزمني المحدد للإنجاز الفعلي والنهائي، وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة في الإسكان، تفضلوا أسيدي.

السيد عبد السلام المصباحي، كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعميرو التنمية المجالية المكلف بالتنمية المجالية:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

أود أن أشكر السيد المستشار على سؤاله المتعلق بتباطؤ إنجاز المشاريع بالجهة الشرقية، وبالخصوص مشروع الفتح بسلوان بإقليم الناظور.

وجوابا على السؤال، وكما تفضل بذلك الأخ المستشار، فإن مشروع الفتح يمتد على مساحة 220 هكتار، تيتضمن 5748 وحدة سكنية موزعة، فعلا، على ستة أشطر غادي تضم ما مجموعه حوالي 60 ألف نسمة، الأشغال بدات في الشطر الأول والثاني والثالث ابتداء من سنة 2001 على مساحة 133 هكتار، وإلى حدود هذا الشهر اللي احنا نعيش فيه اليوم تم توزيع 1750 من وصولات التسليم للمستفيدين من أصل 3577 وحدة.

وانطلقت أشغال البناء في ماي 2007، موازاة مع رجوع المواطنين ديالنا في الخارج المغاربة المقيمين بالخارج الذين اقتنوا بقعا بهذا المشروع، والتباطؤ اللي وقع ما بين 2001 و 2007 تيرجع بالدرجة الأولى إلى:

أولا: تعثر الانطلاق بسبب التعرضات القضائية لملاك الأرض.

وثانيا: بعض المشاكل التقنية في بداية المشروع اللي راجعة لإحدى المقاولات اللي تباطأت في الإنجاز.

ثالثا: وكذلك تأخر الجماعة في تسليم التجزئة، بحيث أنه كان المسائل انتهت في 2006 ولكي بقي التسليم ما تم حتى 2007.

ثم تغيير التصميم كما قلت، ولكن هاد تغيير التصميم لتحويل مجموعة من القطع واللي هي 214 قطعة مخصصة للفيلات دوزناها للسكن الاجتماعي، وبالخصوص للساكنين في ديور القصدير أي لإدماج بعض عائلات مدن الصفيح، إلا أن هذه العراقيل وهذا التباطؤ اللي تفضلتم وقلتوه تم التغلب عليه، وهناك الآن أزيد من 300 مسكن في طور التشييد من طرف أصحاب القطع الأرضية.

أما فيما يتعلق بالشطر الرابع من المشروع، فهو يمتد على مساحة 37 هكتار انطلقت به الأشغال في أكتوبر 2007 وتعثرت بسبب استمرار احتلال الأرض من طرف السكان الذين طبقت عليهم مسطرة نزع الملكية من طرف شركة "صوناصيد" التي باعت الأرض لمؤسسة البناء "ERAC" العمران حاليا، وقد تم اللجوء إلى القضاء وبعد صدور حكم المجلس الأعلى لفائدة شركة العمران طلب السكان التصالح، وبالفعل تم التوصل إلى حل حيث أن العمران ستدفع تعويضا للسكان في مقابل الزينة يتمثل في بقعتين أرضيتين عن كل بناية مشيدة، وقد استؤنفت الأشغال بهذا الشطر في أبريل 2008، وسيضم هذا الشطر الرابع 200 وحدة سكنية ذات قيم منخفضة قيمة منخفضة، ثمن منخفض، 200 فيلا اقتصادية برنامج لفائدة رجال الأمن والجمارك.

أما فيما يتعلق بالشطر الخامس والسادس الممتدان على مساحة 50 هكتار، فستنطلق الأشغال بهما في بحر هذه السنة 2008 ومن المتوقع أن تنتهي أواخر سنة 2009، ولتسريع الإنجاز تم إشراك منعشين من القطاع الخاص ومن المتوقع الانتهاء من الأشغال في أواخر 2008.

أما فيما يتعلق بالتطهير فقد تم تعويض السكان حبيا والأمر منتهي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم تعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا لكم السيد الوزير، أولا، على اهتمامكم بهذا المشروع الهام وإرادتكم في إتمامه في أقرب الآجال، كما نشكركم على المعلومات والمعطيات التي زودتمونا بها، مما جعلنا نكون صورة أكثر وضوحا بخصوص مصير هذا المشروع.

ورغم ما بذلتم من جهود، فإن هناك مشكل كبير مازال قائما السيد الوزير، وهو مشكل التحفيظ العقاري حيث لم يتم بعد وضع رسم عقاري خاص بكل قطعة مستخرجة من الرسم الأصلي، وهذا ما يجعل إمكانية اللجوء إلى الأبناك من طرف المستفيدين أمرا مستحيلا.

وتعلمون أن الموظفين لا يمكن لهم اقتناء بقع إلا عن طريق القروض البنكية، لذلك، فبقاء هذا المشكل قائما يهدد بفشل هذا المشروع ككل، نطلب منكم التدخل لإيجاد حل لهذا المشكل في أقرب وقت ممكن، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الموالي الموجه، أيضا، إلى السيد وزير الإسكان حول عدم تمكين ساكنة المجمع السكني المنصور بمكناس مما تم تأديته من الضريبة على القيمة المضافة على شققهم الاقتصادية، للمستشارين المحترمين السادة: علال عزيوني، محمد المفيد، إبراهيم الحب، أحمد السرغيني والسي عبد الله الغوتي، فليتفضل أحد الإخوة المستشرين لبسط السؤال.

المستشار السيد علال عزيوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

إن مشكل الضريبة على القيمة المضافة والتي فرضت جورا على ساكنة المجمع السكني المنصور والريحان القديم قدم هذا المجمع، ذلك أنه منذ أم أحدث سنة 1999 والمشكل مطروح إلى يومنا هذا، لقد التجأت المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء آنذاك إلى احتساب الضريبة على القيمة المضافة على هذه الشقق، رغم أن الفقرة 18 من المادة 08 من القانون 30.85 تعفي المساكن ذات المساحة اللي أقل من 100 متر مربع من الأداء.

ورغم الخطاب الملكي آنذاك والذي أعفى الشقق الاقتصادية من هذا العبء الضريبي، إلا أن المؤسسة المذكورة أعلاه تغافلت ذلك كله بحجة النقص في السيولة المالية لديها، واعتمدت هذه الذريعة لينطلق المشروع على أساس أن ترد للمعنيين بالأمر مستحقاتهم فيما بعد.

وخاضت الساكنة المعنية من أجل استرداد هذا الحق نضالات عديدة، بدءا بمراسلة المسؤولين والاجتماع بهم وتنظيم وقفات احتجاجية والتعريف بالمشاكل عبر العديد من المنابر الإعلامية السمعية البصرية والمكتوبة، استطاعت بعد جهد جهيد وعلى امتداد ثمانية سنوات أن تسترد 50% من المبلغ الإجمالي المؤدى، أي ما يقارب 10000 درهم لكل شقة، في حين أن المبلغ الواجب استرداده - حسب تصريح مسؤولين بمديرية الضرائب بالرباط - تتراوح ما بين 18 ألف و25 ألف درهم حسب الشقق والمساحة.

وخلال هاذ الأربع سنوات الأخيرة نظرا للنزاع المالي القائم بين المؤسسة الجهوية بمكناس ومديرية الضرائب بالرباط على ما يقال، تم توقيف صرف مستحقات ساكنة المنصور والريحان بمكناس وتقاعس المسؤولون المباشرون في حل هذه الإشكالية وسدت الأبواب في وجه الساكنة وتغيرت وضعية المسؤولية الجهوية لتحل مؤسسات العمران.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن ما ستعده وزارتكم من تدابير وإجراءات فعلية لحل هذه الإشكالية في ظل الوضعية الجديدة لهذه المؤسسة والمطالبة الدائمة لذوي الحقوق، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية المجالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمين،

بغيت أشكر السيد المستشار من التجمع الوطني للأحرار على هاد السؤال ديالو، الذي يتعلق بعدم تمكين سكان المجمع السكني المنصور بمكناس مما تم تأديته من الضريبة على القيمة المضافة على شققهم الاقتصادية.

بغيت في هذا الشأن نبين ونوضح بأن المؤسسة ديال L'ERAC سابقا اللي هي "العمران" حاليا، حين قيامها بتحديد أثمنة بيع شقق المجمع السكني الاقتصادي المنصور وفوتاتو للمستفيدين، ما دخلاتش ضمن سعر البيع الضريبة على القيمة المضافة، يمكن لكم تتأكدو، السيد المستشار، من عقود البيع وتتأكدو من هاذ الأمر، وبالتالي مايمكنلناش نتكلمو بتاتا على استرداد الضريبة على القيمة المضافة.

الأمر باش تيتعلق؟ الأمر تيتعلق بكون أن المؤسسة اللي هي L'ERAC استرجعت مبالغ ديال ضريبة القيمة المضافة المفروضة على أشغال البناء اللي قامت بها المؤسسة، وليس لها علاقة بالمستفيدين وقاموا السكان بتأديتها، إذن هاذ الشي ما عندو علاقة.

اللي وقع كذلك هو أنه مراعاة للحالة الاجتماعية للسكان ارتأت المؤسسة توزيع ما تم استرداده من مديرية الضرائب على هذه الفئة، يعني على الأشغال، وهي مساعدة وليست حقا للمستفيدين أو ضريبة مستردة.

أما النزاع المالي الذي ورد في معرض سؤالكم فلا علاقة له بموضوع الضريبة على القيمة المضافة، ولكن له علاقة بتدقيق حسابات المؤسسة، ولكن مديرية الضرائب في هذا الشأن حجزت مستحقات المؤسسة من TVA إلى حين استكمال عملية التدقيق، وبالتالي لا يمكننا بتاتا نقولو بأن هاذ الناس أدوا واحد الضريبة وخصهم يستردوها، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم التعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد علال عزيوني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد كاتب الدولة.

احنا السيد كاتب الدولة مادمنا راسلناكم حتى عندنا وثائق اللي تثبت من المدير الجهوي ديالL'ERAC آنذاك، أنه يعترف بأنه الضريبة على القيمة المضافة را هو راسل وزارة المالية وغادي يرد لهم وبقى تيرد لهم المستحقات ديالهم، وكاينين الشطر الثاني اللي من بعد اللي شراو من ورا هاذ الناس هادو وماخلصوش الضريبة على القيمة المضافة.

أنا تيبان لي، السيد الوزير، إذا كان من الممكن، أنه تجي لعين المكان أولا تعطينا وقت نجيوا لعندك ونفسرو لك الأمور، لأن الأشياء تبين على أنه حيث حطو الشكاية ديالهم كانو الناس تيتصنتوا لهم، جاو للوزارة وتصنتو لهم، دخلو عند المدير الجهوي وتصنت لهم، بداو المستحقات تيعطوهم لهم، من بعد عاد جات هاذ الكلام ديالكم اللي تيقول بأنه الوزارة عندكم نزاع litige معاها، باش ما بغات تعطيكم مستحقات القيمة المضافة على هاذ الشي.

أنا تيبان لي السيد الوزير، الإخوان عندهم الوثائق اللي هي تتثبت الحقوق ديالهم، ما عندهم علاقة لا بالبني، هوما شراو وتزادت عليهم TVA.

اللي تنبغي نقول، السي الوزير، أنه واخا تردوا لهم هاذ الفلوس ديالهم على TVA، هوما دخلو مع البنك وتتزاد عليهم Majoration ديال، وخا ترد ليهم هادوك 2 مليون و300 أو 2 مليون و400 بقات عليهم Majoration.

دابا، اللي بقى يبان لنا السيد الوزير، هو أنه تردو لهم ديالهم قبل الوقت أولا تديرو معهم موعد باش يمكن نشوفو الحقوق ديال هاذ الناس ماتضيعلهمش، لأنهم كاينة 185 عمارة اللي تتكون من 18 شقة، كاين مجموعة من السكان اللي كثيرة وضايعة في الحقوق ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم رد السيد الوزير؟ تفضلوا أسيدي.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية المجالية:

بغيت نؤكد للسيد المستشار بأن الضريبة على القيمة المضافة المعنية في سؤاله هي الضريبة التي تمت على أشغال البناء اللي قامت بها المؤسسة، وما تتعلقش بضريبة أداوها الناس اللي شراو، عقود البيع يمكن لنا نرجعو ليها غادي نلقاو الأمور فيها واضحة.

ثانيا: الشطر الثاني أعفي، معنى ذلك أن الضريبة لم تفرض عليه كما هو الشأن بالنسبة للشطر الأول.

ثالثا: مرحبا بالمواطنين، باب الوزارة مفتوحة باش نجلسو وناقشو هاذ الأمور واللي عندو شي حق فعلا أننا ما يمكننا نكونو إلا جنب المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

باسم المجلس كذلك أشكركم على مساهمتكم القيمة معنا، وننتقل إلى القطاع الموالي ألا وهو قطاع الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول حماية المعطيات الشخصية للمنخرطين في الهاتف النقال، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زبيدة بوعياد، مولاي الحسن طالب، حسن أكليم، عمر مورو، دحمان الدرهم، محمد الهبطي، عبد السلام خيرات، أبو بكر العبيد، عبد الحميد فاتحي، محمد العلمي، فليتفضل أحد الإخوة، تفضلي لالة زبيدة بوعياد. تفضلي الأستاذة المستشارة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

سؤالنا يتمحور حول الهاتف النقال.

إذا كان تحرير قطاع الاتصالات قد مكن نسبة كبيرة من المواطنين من الولوج إلى خدمات الهاتف النقال، فإن بعض الشركات المرخص لها أصبحت تفتح المجال للقيام بالرعاية لبعض المنتوجات الاقتصادية أو لإجراء قرعة أو تنظيم رهان أو مسابقة لفائدة شركات تجارية، وذلك بتزويدها بالمعطيات الشخصية لزبنائها خصوصا أرقام الهواتف، ليتم الاتصال بهم أو بعث رسائل قصيرة sms إليهم، مما يشكل مساسا بحقوق منخرطيها.

لهذا نسائلكم، السيد الوزير، عن بعض الإجراءات الاحترازية الواجب اتخاذها، كما نسائلكم عن مصير مشروع قانون حول حماية المعطيات الشخصية للمواطنين، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم، تفضلوا أ سيدي.

السيد أحمد رضا شامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، شكرا لطرح هذا السؤال للفريق الاشتراكي. هناك كما تعلمون واحد المرسوم صادر في 15 فبراير 1998، وهذا المرسوم يلزم المتعهدين بسرية الاتصالات وبحماية حياة الأشخاص الخاصة، وهذا المرسوم يلزم جميع الشركات متاع الاتصالات باش يحافظو على ذاك المعطيات الشخصية، وكاين واحد العقوبات اللي يمكن لها تجرى ضد المستخدمين متاع هاذ المتعهدين.

ولكي أعطيكم واحد المسألة أخرى هو ذاك الأسماء متاع الزبناء ما تيمكنش كل مستخدم يوصل لهم من غير الناس اللي كيعملوا في ذاك الفاتورات في كل شهر، عندهم الحق باش يمشيو لذيك القاعدة ديال المعطيات، فلهذا لا يجوز الكشف متاع هاذ المعطيات من طرف هاذ المتعهدين، ولكن هناك شركات أخرى اللي تعمل من خلال أنشطتها تيبنوا وتيؤسسوا واحد القاعدة متاع المعطيات الشخصية وتيستعملوها بحال اللي قلتيو لإرسال sms ولبعض الإشهار، وهذا بدون تقنين.

فلهذا كاين واحد المرسوم لواحد القانون، هاذ القانون هو قانون 09.08 لحماية المعطيات الشخصية وهذا القانون داز في 15 ماي الماضي في مجلس الحكومة ونحن في داك المرحلة باش يترسل لمجلس الوزراء ومن بعد، إن شاء الله، غادي يدوز للبرلمان.

ولكن كاين في هاذ الوقت هذا، كاين بحال اللي قلتيوا طرق احترازية، منها كاين واحد تشديد الرقابة على بعض الأرقام المشبهة، فحنا على اتصال مع المتعهدين في الاتصالات باش يشددوا الرقابة على هاذ الأرقام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم تعقيب السيدة المستشارة المحترمة؟ تفضلي أ للا.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الوزير على هته الأجوبة.

لماذا هذا السؤال؟ لأنه أصبحنا نلاحظ مؤخرا كاين تحايل على المنخرطين وكذلك قرصنة للمعلومات، ونحن نعتبر كل المعلومات والمعطيات الشخصية هي أمانة في يد الشركات، وبالتالي ليس لهم الحق بأن يدلوا بهذه اللوائح لأي كان بدون استشارة المعني بالأمر وبدون استشارة المنخرط.

ثانيا، نشكركم على هذا المقترح فيما يخص حماية المعطيات الشخصية ونتمناو باش هذا القانون يتسرع ويخرج إلى الوجود في اقرب وقت، ولكن كذلك قانون حماية المستهلك اللي خصنا حتى هو جميع، وكنطلبو منكم كحكومة، باش تسرعوا كذلك بالخروج بهذا القانون، لأنه ما يمكناش نحميو حقوق المواطنين من منخرطين في الاتصالات، سواء منخرطين في الهاتف النقال أو منخرطين في L'internet، حتى في الإنترنيت سواء عبر ADSL أو عبر قنوات أخرى كنلاحظو بأنه، كنلقاو عدة رسائل إشهارية اللي هي تزعج ذاك المنخرط باش يمكن ويشتغل عبر إنترنيت أو يزعج عبر الهاتف النقال.

وبالتالي تشكركم وتنطلبو منكم التسريع من وتيرة هاته القوانين لحماية حقوق المستهلك والمنخرطين، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تفضلوا السيد الوزير في إطار الرد.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

احنا كحكومة، لكم الحق، لابد خصنا نسرعو في هاذ القوانين هاذ الاثنين اللي ذكرتيوهم، واحنا ملتزمين باش يتطرحو في أقرب وقت ممكن، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي حول تغييب غرف الصناعة والتجارة والخدمات عن المشاورات الحكومية، للمستشارين المحترمين السادة: السي خيري بلخير، السي محمد طلحا، السي الحبيب العلج والسي عبد الواحد الشاعر. تفضلوا السي لعلج.

المستشار السيد لحبيب العلج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

تدخل الحكومة، حاليا، في مجموعة من المشاورات على مختلف الأصعدة وتعمل على إشراك مجموعة من المؤسسات الغير الدستورية، والملاحظ أنها غالبا ما تغيب الغرف المهنية على الخصوص غرف الصناعة والتجارة والخدمات والجامعة الممثلة بها، فبالرغم من دستورية هذه الهيآت فإنها – للأسف - لا تستشار، خصوصا في الحوار الاجتماعي الجاري أطواره حاليا.

نسائلكم السيد الوزير: ما هو موقفكم من هذا التغييب؟.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيد الرئيس المحترم.
السيدات و السادة المستشارون المحترمون،

شكرا على هذا السؤال، هو كلنا تنعرفو بأن الغرف المهنية تشارك في رسم السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك من خلال انبثاق المجالس الجهوية ومجالس العمالات ومجلس المستشارين، مجلسكم الموقر عنها، لذلك توليها الحكومة الاهتمام الكبير لهذه الغرف.

فاحنا مثلا هاد الوزارة اللي تنشرفو عليها، خدمت يد في يد مع غرف الصناعة والتجارة والخدمات في برامج متعددة: كبرنامج "رواج" للتجارة، كإنشاء مناطق صناعية، فنحن نؤكد لكم بأن هاذ الوزارة وبأن الحكومة، ككل، عندها إرادة لتقوية الدور اللي كتلعبو هاد الغرف، وكذلك هناك مشروع قانون لإعادة النظر في القانون المنظم لهذه الغرف.

أما فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، فإن طبيعته هي التداول في قضايا المأجورين والموظفين. في نظرنا تقتضي هذه الطبيعة حضور المركزيات النقابية وأرباب العمل بينما الغرف تختص، كما قلت، في القضايا العامة الاقتصادية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحبيب العلج:

شكرا السيد الوزير.

أنا متيقن أنه لا يخفى عليكم تركيبة الغرف ديال التجارة والصناعة: تركيبة غرف التجارة والصناعة هي أرباب العمل: كل واحد عندو شركة أو عندو متجر أو عندو شي حاجة إلا وهو عضو في غرف التجارة والصناعة، هذه أول ملاحظة.

ثانيا القانون المنظم لغرف التجارة والصناعة يعطيهم الصفة الاستشارية، أنهم مستشارون.

ثالثا: أنا بغيت، اليوم الوزارة أو في وقت لاحق تعطيني الإحصائيات الخاصة بالناس اللي كيتداولوا معكم في الحوار الاجتماعي، يمثلون من؟ شحال ديال المغاربة كيمثلو؟ واش 50 ألف؟ 100 ألف؟ 3000؟ 500؟ 200 ديال الناس؟ أنا متأكد أن هاذ الناس اللي كيحاوروكم في الحوار الاجتماعي لا يمثلون الفئة العريضة ديال المغرب.

اسمح لي هذا واقع، واش احنا بغينا نهربو من المغرب؟ هذا مغرب ديال وحدين آخرين؟حنا المغرب ديالنا هو ديال غرف التجارة والصناعة اللي ما كتمثلش لأنه هاد غرف ديال التجارة والصناعة تمتحن في كل مرحلة انتخابية إذا الأعضاء ديالها ما أداوش الدور ديالهم، أنه المنتخبين كيقولو لهم أنتم ما صالحيناش.

رابعا: في نظركم هذه الغرف اللي كتمشي بالانتخابات، هذاك العضو ملي توقع واحد الحوار اجتماعي وكتزداو في الأجور على الشركات أولا على أرباب المتاجر أولا على أرباب الخدمات، شنو هو التفسير اللي يعطيو للمواطن وهو ممثل ديالهم؟ يقول لهم كيفاش قررنا أنه يوقعو هدا الزيادات في الأجور، ولا كيفاش وقعنا أن هذا الحوار الاجتماعي مر وهم لم يشاركوا في هذا الحوار، شنو هي؟ كيفاش غدي يكون عندهم علاقة ديال التواصل ما بينهم وبين المواطنين؟

كاينة واحدة أخرى: شنو هي المهمة ديال الغرف إذا لم تكن تساهم في الحركة الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الاستثمار؟ ماهو تشجيع الاستثمار؟ تشجيع الاستثمار هو أنه على الأقل يكون السلم الاجتماعي، إلا ما شاركاتش هاد الغرف، كيفاش غادي يكون السلم الاجتماعي وهي ما شاركاش فيه بعيدة عليه؟.

وأخيرا، أنا أظن أنه هاذ الكيفية ديال المعاملة مع الغرف المهنية بالخصوص الغرف ديال الصناعة والتجارة هو تضعيف مؤسسة البرلمان وبالخصوص مجلس المستشارين، الذي هو مطالب بالتصويت على الميزانية بمعنى على القوانين وعلى التوازنات الكبرى في للبلاد اللي كتجي بمناسبة التصويت على الميزانية، هذا المجلس اللي في التركيبة ديالو 27 غرفة، اللي مكيشاركش في الحوار الاجتماعي وكتجيبو باش يصوت على الميزانية ديال آخر السنة ديال بداية السنة ومطالب أنه يحافظ على التوازنات الكبرى ولا تشاركه في الأمر، هذا خلل وخلل كبير.

فلهذا، أنا أظن أنه يكون من الصواب الرجوع إلى طريق الصواب، وأن تشارك الغرف في شخصية الجامعة ديال الغرف المغربية التي تمثل جميع الغرف على الصعيد الوطني في الحوار الاجتماعي، حتى نتمكن من الخروج بحوار اجتماعي يأخذ بعين الاعتبار جميع المتفاعلين وجميع المتدخلين، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، لكم الرد السيد الوزير،

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، احنا عاود تنأكد بأن احنا كحكومة بغينا الغرف التجارية تلعب دورها الفاعل في النمو الاقتصادي، التمثيلية كاينة، بواحد الإمكانيات مالية وبشرية، فاحنا مستعدين باش نعملو هاد الشي باش نقومو بهذا الدور هذا، أما فيما يخص القضية ديال الحوار: واش احنا تنتحاورو مع أرباب العمل؟ احنا ما تنتحاوروش مع أرباب العمل، احنا النقابات هما اللي تيتحاوروا مع أرباب العمل، احنا عملنا غير واحد الأرضية باش جاو الناس يتحاورو. مهمة هذه النقطة.

النقطة الثانية واش تنقلصو من القوة أولا من التمثيلية ديال البرلمان؟ حاشا. البرلمان على علمي أنا، برلمان تيصادق على ميزانية، ميزانية تهم الموظفين متاع الدولة، الموظفين ديال الدولة ما عندهم حتى شي علاقة مع لا أرباب العمل ولا مع الغرف المهنية للتجارة والصناعة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم باسم المجلس على مساهمتكم معنا.

وننتقل إلى القطاع الموالي قطاع وزارة التجارة الخارجية والسؤال الموجه إلى السيد الوزير حول تنمية الصادرات الوطنية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، السي الحو مربوح، السي محمد المنصوري، السي عابد شكيل، السي عبد الله عباد، السي يحيى يحيى والسي عبد الحميد بنعلوش، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال. تفضلوا أسيدي

المستشار السيد الحو مربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

في إطار سياسة الانفتاح والتبادل الحر التي ينهجها المغرب، وفي أفق التحرير التام للأسواق خلال السنتين المقبلتين بفعل الاتفاقيات الثنائية ومقتضيات منظمات التجارة العالمية، في هذا الإطار إذن، و في هذا الأفق تكتسي مسألة تنمية وتطوير الصادرات الوطنية أهمية قصوى لأنها تشكل الهدف الرئيسي من الانفتاح.

فتنمية الصادرات أصبحت من أهم الأولويات بالنسبة لجميع الدول، وبصفة بديهية ولا تخفى أهميتها على أحد، خصوصا والعالم كله أصبح بمثابة سوق واحدة، إلا أننا نلاحظ أن تطور الصادرات الوطنية لا زال يسير بخطى غير كافية لتحقيق الأهداف الضرورية.

ولذلك، فنحن نؤكد مرة أخرى، على ضرورة العمل أكثر على تنمية صادرتنا من أجل مسايرة الانتعاش الذي تعرفه المبادلات العالمية، فليس مقبولا اليوم أن يبقى تطور الصادرات الوطنية في مستواه الحالي، بل يجب على الحكومة تبني استراتيجيه شمولية واضحة من أجل تعزيز المكتسبات، تحصين الأسواق التقليدية وكذلك البحث عن أسواق جديدة.

ومن هذا المنطلق نسائلكم السيد الوزير: ما هي إستراتيجية الحكومة في مجال تنمية الصادرات الوطنية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد مصطفى المشهوري، وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أود أن أشير إلى أن معطيات التجارة الخارجية، فعلا، تشير بأن لنا عجز تجاري، ولكن في نفس الوقت المعطيات كتأكد على أن الصادرات المغربية من ناحية السلع والخدمات في ارتفاع، في نمو. فعلا هذا النمو غير كاف بالنسبة لطموحات المغرب في ميدان التنمية الاقتصادية، بل هو نمو أكثر مما هو عليه معدل نمو الصادرات في العالم، فنحن ليدنا نمو بحوالي 10% إذا ما أخذنا الخدمات والسلع والنمو العالمي للصادرات أقل بهذا بقليل.

بالنسبة للسياسة د"يال التجارة الخارجية للمغرب، لابد أن نشير إلى أن المغرب ينهج سياسة انفتاح منذ بداية الثمانينات، وهذه السياسة تم تعزيزها في منتصف التسعينيات من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية أو المتعددة الأطراف، وللاستفادة اقتصاديا واجتماعيا من هذه الاتفاقيات لابد، وأنا متفق معكم، من سن استراتيجيه اقتصادية جريئة ترتكز:

أولا؛ وقبل كل شيء على توفير عرض تصديري من خلال سياسة قطاعية محكمة ومبنية على التنافسية، مع بعد جهوي لتطابق الإنتاج مع المؤهلات الجهوية لبلادنا، فلا يمكن أن ننمي الصادرات بدون عرض تصديري، بدون إنتاج.

ثانيا؛ هذه السياسة التجارية الجريئة للصادرات مبنية على معرفة الأسواق المستهدفة من طرف كل منتوج، وفي هذا الصدد يقوم المركز المغربي لتنمية الصادرات بدراسة لوضع إستراتيجية متناسقة بشراكة مع كل من القطاع العام والخاص، وفي هذا الإطار سنستدعي الغرف للمشاركة في بلورة هذه الإستراتيجية للصادرات، وستكون هذه الإستراتيجية إستراتيجية تحاورية مبنية على أهداف مرقمة ومبرمجة، في الوقت تحدد الأسواق المستهدفة من طرف المنتوج المغربي الحالي وكذلك الذي هو في طور الإعداد من خلال البرامج القطاعية مثل: برنامج "إقلاع" أو "المغرب الأخضر" أو المخططات الأخرى المقبلة.

وهذه الدراسات الإستراتيجية غدي تولى الإجابة على بعض الأسئلة المهمة، مثلا أي سوق لأي منتوج؟ فتكلمتم على تنويع الأسواق، فيمكن لناش نمشيوا ل200 دولة، بل خصنا على حسب المنتوج نهدفو بعض الأسواق، كيف يمكن الدخول لهذه الأسواق؟ أي سياسة تجارية وإعلامية لهذا الغرض؟ أي وسائل للإعلام؟ وأي معارض يجب استغلالها؟ ما هي كيفية ووسائل حضور المركز المغربي للتجارة الخارجية في هذه الأسواق؟ وما هي نوعية المقاولات المغربية المستهدفة من الدعم المرتقب؟ ثم ما هي المنظومة المؤسساتية التي ستسهر على تفعيل هذه الإستراتيجية والإمكانيات المادية والبشرية المتطلبة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم التعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحو مربوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

إذن متفقون، المشكل قائم، رغم النمو كاين تطور ديال الصادرات ولكن خصنا نقارنوه مع التطور ديال الواردات، كما جاء على لسانكم السيد الوزير، لأنه في 4 الأشهر الأولى ديال هاذ السنة إذا حيدنا التطور المهم ديال الصادرات ديال الفوسفاط ومشتقاته، نلاحظ بأن القطاعات الأخرى التطور ديالها ضعيف جدا، إن لم نقل تراجع في بعض القطاعات، بعض الأرقام: الصادرات زائد 12% والواردات زائد 30%، إذن رغم أنها تتطور ولكن نحن باقيين بعيدين على المبتغى لأنه التغطية، وهذا موضوع تطرقنا ليه في عدة مناسبات، التغطية وصلت إلى 48%، يعني فقدت 10 نقط خلال السنوات الأخيرة.

احنا، اللي كنقولو السيد الوزير، يجب أن لا يغطي المستوى المريح اللي كنشوفوه في الميزان ديال الأداءات، أن يغطي على الأهميات إن لم نقل خطورة شيء ما على ضعف الصادرات.

هناك مؤشر آخر، السيد الوزير، جعلنا نطرح هذا السؤال: هو التبادل مع شركائنا التقليديين بأوربا، اللي كنسميوها الأسواق المكتسبة ديالنا، رغم ذلك في هاذ الأربعة أشهر عندنا العجز ديال 25 مليار درهم، إذن حتى في الأسواق ديالنا التقليدية أصبحنا مهددين.

الحالة هاته، السيد الوزير، أنا كنظن بأن تخصيص الحكومة وزارة بأكملها لهذا القطاع يترجم نية ووعي من الحكومة بالأهمية ديالو، ولكن يجب على الجميع أن تتجرم باستراتيجيه واضحة وبدأتم تتكلمون عنها، خاصة بالنسبة للتصدير، القطاع ديال الخارجية، الاستيراد دابا مبقيناش كنتحكمو فيه، كيتحكمو فيه الاتفاقيات والعولمة، اللي كتنتحكمو فيه وخصنا نتحكمو فيه هو التصدير والتنمية ديالو.

وهذا كيهم جميع القطاعات، كيهم الحكومة ككل، لأنه يرتبط بالتنافسية ديال المنتوج المغربي كما أشرتم السيد الوزير، بما فيها من تكلفة اللي كتهم واحد عدد من القطاعات الإنتاجية، اللي كتهم عدد من القطاعات، الموارد البشرية كما أشرتم المؤهلة لتوفير الاختصاصات الضرورية، لأنه أصبح يعاني عدد من القطاعات من قلتها، وكذلك، كلما يتعلق بالمساطر الإدارية، سواء عراقيل واللي باقية واحد الجيوب ديالها أو تبسيط المساطر.

وكذلك أيضا ما يتعلق باللوجيستيك، اللي هو عنصر مهم بالنسبة للتصدير، السيد الوزير، حتى هي ورش مهم خاصو يضاف لهذا الورش ديال التصدير اللي خصو يولي واحد الورش بارز ديال الحكومة، لأنه ما خصناشاي نبقاو مرتاحين لأنه عندنا المواد الأولية كتغطي علينا هاذ العجز، حتى لواحد النهار يكون تقلبات سلبية في الأثمنة ديالها ونصدقو في مشاكل أخرى.

وعلى ذكر اللوجيستيك، السيد الوزير، عندنا الأقاليم الداخلية ديال المملكة، الأقاليم الجنوبية على سبيل المثال: الراشيدية، ورزازات، خنيفرة إلخ... ما محلها من هذه اللوجستيك؟ وخصوصا النقل وهي لا تتوفر على سكك حديدية ولا على بنية تحتية كافية.

نقطة أخرى وقبل الأخيرة السيد الوزير، وهو ما يتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية. السيد الوزير، المطلوب منكم وهو تزودوا البرلمانيين بالملفات أولا المعطيات اللي يمكن يساعدوا فيها خلال المهام الدبلوماسية اللي كيقوموا بها، باش يدمجوا هاذ الجانب الاقتصادي المهم في المهمات ديالهم، سجلنا بأن المركز الوطني لتنمية الصادرات كيقوم بدراسات، حنا كنتسناو الدراسات السيد الوزير، وكنقولو بان الوقت لا يرحم، خاص الدراسات تدار في وقت وجيز باش الورش ديال الصادرات ينطلق، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم حق الرد السيد الوزير. تفضلوا أ سيدي.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا.

أظن أن ملاحظات السيد المستشار المحترم كانت ملاحظات وجيهة، مايمكن لي إلا نكون متفق على تقريبا كل الاقتراحات التي جاء بها، غير لابد من الإشارة أنه لما كنتكلمو على التغطية التجارية، فلابد أننا نعرفو أن التغطية كتشمل السلع والخدمات، لأن المغرب اختار وكان اختيار اقتصادي تطوير قطاع الخدمات، وهذا اختيار لا يمكن أن نغفل عن صادرات الخدمات لما نكونو كنقراو الميزان التجاري ونقولو راه عندنا 40% ديال التغطية، التغطية التجارية -ما يسمى بالتغطية التجارية الموسعة وماشي ميزان الأداءات- تفوق 75% ماشي 40%، باش نكونوا واضحين.

ثانيا: لما تكلكمتو على الزبناء التقليديين، فعلا هناك زبناء تقليديين، ولكن ما كاينش أسواق مكتسبة، السوق تفلت منك كل يوم إذا لم تخدمها، فالإستراتيجية ديال تنمية الصادرات عندها الهدف هو الحضور في هذه الأسواق وحضور مكثف وحضور استسواقي علمي، هذا علاش ما يمكنلناش نرتجلو ونمشيو.

والملاحظة الثالثة، هي بالنسبة اللوجيستيك وتبسيط المساطر، فلابد للإشارة على أننا مع وزارة التجهيز والنقل من جهة، إدارة الجمارك، وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة وتحديث القطاعات العامة، هذه كلها مجموعة قطاعية مع القطاع الخاص كنخدمو على خريطة طريق لتبسيط المساطر ديال التجارة الخارجية خاصة بالنسبة للصادرات.

وراه، إن شاء الله، الخميس المقبل غادي يكون عندنا واحد la mise au point يعني واحد النقطة لتقييم فين وصلت هاد الخريطة ديال الطريق اللي كانت توقعت أمام جلالة الملك في دجنبر الماضي في الدار البيضاء.

من الناحية ديال اللوجيستيك، فأنتم كتعرفو، كذلك، أن كاين هناك برنامج لوجيستيكي اللي جاي غنتقدمو وزارة التجهيز والنقل، والهدف من هذا البرنامج اللوجيستيكي هو تبسيط التجارة الداخلية والخارجية كلها وكيهم هذا البرنامج اللوجيستيكي كل أقاليم المملكة.

هذا هو أهم الردود اللي كانت عندي بالنسبة للاقتراحات الجد الوجيهة اللي جاء بها السيد المستشار، وأنا متفق كل الاتفاق على أنه أول إشكالية هي إشكالية التنافسية والبرامج القطاعية اللي جا بها المغرب منذ هذه ثلاثة سنوات هي واعية بهاذ الإشكالية ومشات مباشرة للعمل من خلال اختيارات قطاعية، وكان المحور الأساسي لهذه الاختيارات هي التنافسية بالنسبة للمنتوج وبالنسبة للأسواق المستهدفة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، ونشكره كذلك على تفضله معنا في هذه الجلسة ومساهمته، وأخبر المجلس الموقر بأن الرئاسة توصلت بطلب تأجيل من طرف فريق التحالف الوطني فيما يخص إصلاح منظومة الأجور، تحديث القطاعات، وكذلك طلب تأجيل السؤال من طرف الفريق الاستقلالي حول استغلال المياه العادمة المصفاة في سقي المزروعات، أجل بطلب من أصحاب السؤال.

وننتقل إلى السؤال الموجه كذلك إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة، حول تدبير الموارد المائية، للمستشارين المحترمين السادة: السي العربي المحراشي، السي محمد السوسي المساوي، السي العربي سديد، السي علي قيوح، السي عبد الكبير برقية، السي عزيز الفيلالي، السي اسماعيل قيوح، السي العربي بوراس، السي بنعيسى بنزروال، السي محمد العزري، السي سعيد بنزروال، السي عمر حداد، السي أحمد بابا، السي مصطفى ميارة.

السيد رئيس الجلسة:

نحتفظ بالسؤال حول استغلال المياه العادمة المصفاة لسقي المزروعات، للمستشارين المحترمين السادة: محمد أبو الفراج، محمد السوسي الموساوي، جمال بنربيعة، رفيق بناصر، محمد كريمن، محمد الحنصالي، بوشعيب عمار، سيدي صالح داداه، محمد بن الزايدية، العربي بوراس، محمد بلحسن خيير، احباشيش التيجاني، عزيز الفيلالي، عبد العزز العزابي، ناجي الفخاري، مصطفى القاسمي، عبد الكبير برقية، يوسف التازي، بنعيسى بنزروال، فليتفضل السيد صاحب السؤال.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

عرفت بلادنا قفزة نوعية في مجال تطهير السائل ومحاولة تعميمه على الصعيد الوطني في إطار المحافظة على البيئة وتجنيب المؤهلات الطبيعية من التلوث الذي كان يخربها، سواء كانت بحرية أو جبلية أو غيرها، وأمام هذا التلوث البيئي الطبيعي الخطير الذي يغير الطبيعة الإيكولوجية للمواقع الطبيعية، شرعت الدولة بمختلف مكوناتها، حكومة وجماعات محلية، في إنشاء محطات لتصفية المياه العادمة سواء المقذوفات المنزلية أو مقذوفات المحطات الصناعية، من أجل التقليص من حدة خطورة هذه المقذوفات الضارة والمؤثرة بشكل مباشر على الطبيعة.

إلا أن الملاحظ والمثير للجدل، أن تلك المياه المصفاة تستغل في سقي بعض المنتوجات الغذائية، بل من جهة أخرى هناك مناطق تقوم بسقي منتوجات غذائية من مجرى الواد الحار مباشرة، لاسيما المناطق التي عانت من ظاهرة الجفاف وخاصة هذه السنة.

والتساؤل الذي نطرحه السيد الوزير: هل تؤثر هذه المياه العادمة المصفاة على المنتوج الزراعي؟ أم لا ضرر في ذلك، وهل من تأثير على صحة المواطنين بالنسبة للمياه غير المصفاة؟ ثم ما هي الإستراتيجية التي تعمل بها وزارتكم، وخاصة الشق المتعلق بالبيئة بتعميم محطات تصفية المياه العادمة؟ علما أن الماء والبيئة عنصران متلازمان في استمرار الحياة بشكل طبيعي وفي جو صحي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار أبو الفراج.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد عبد الكبير زهود، كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

أريد أن أشكر السيد المستشار المحترم على تفضله بطرح السؤال حول استعمال المياه العادمة المصفاة في سقي المزروعات، ويشرفني أن أشير في البداية أن السياسة المتبعة من طرف كتابة الدولة فيما يخص المحافظة على جودة المياه وحسن استعمالها، بصفة عامة تعتمد على الوقاية عن طريق العمل على وضع الترسانة القانونية وتتبع جودة المياه ومراقبة مصادر التلوث وتحسيس السكان وكافة المتدخلين.

فيما يخص الجانب التشريعي: فإنه بموجب القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء فإن كل صب أو سيلان أو رمي أو إيداع مباشر أو غير مباشر من شأنه أن يغير خاصية الموارد المائية، يخضع لترخيص مسبق من طرف وكالة الحوض المائي التي تفرض احترام المعايير القصوى التي تحدد شروط قذف

المياه العادمة في الوسط الطبيعي بعد المعالجة، كما أنه لا يمكن استخدام المياه العادمة إلا بعد معالجتها.

ولتقنين استعمال المياه المعالجة فإن القرار المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 2002/12/05، يحدد المعايير وكذا الشروط التي يجب اتباعها من أجل استغلال المياه المستخدمة بطريقة عقلانية دون الضرر بصحة المستهلك، ولن يتأتى هذا إلا بالمراقبة المستمرة للمزروعات منذ إنتاجها حتى مرحلة التسويق، وتعتبر كل مرحلة من التصفية صالحة لنبات معين، بحيث أن الخضر الطازجة تكون الأكثر عرضة لنقل الجراثيم إلى الإنسان، لذا ينصح عدم سقي هذه الخضراوات بالمياه المستعملة.

أما فيما يخص الجانب التقني: فإن حجم المياه العادمة الملقاة في الوسط الطبيعي يقدر ب600 مليون $م^3$ سنويا، مما يعرض الساكنة المجاورة وكذا المستعملين إلى أخطار صحية وبيئية وخيمة. وقد أظهرت الدراسات أن 70 مليون $م^3$ من هذه المياه تستعمل لأغراض فلاحية دون معالجة مسبقة، الشيء الذي يسبب تلوث الموارد المائية والتأثير على استعمالاتها ويرفع من تكلفة معالجتها.

ولمحاربة استعمال المياه العادمة دون تصفية، تجدر الإشارة إلى أن المصالح المعنية تقوم بحملات تحسيسية تستهدف من خلالها منع استعمال المياه العادمة غير المعالجة لسقي المنتوجات الفلاحية الطازجة الموجهة مباشرة للاستهلاك.

ولتدارك الوضع والعمل على تحسين الوضعية، فإن بلادنا اتبعت في الآونة الأخيرة سياسة محكمة من أجل النهوض بقطاع التطهير السائل، حيث وضعت برنامجا وطنيا سنة 2005 وذلك للقضاء على التلوث بنسبة 60% وكذا الرفع من الربط بشبكة التطهير إلى حدود 80% في أفق 2020 في الوسط الحضري، ويتطلب إنجاز هذا البرنامج الهام غلافا ماليا يقدر ب43 مليار درهم، مكن من فتح مجموعة من الأوراش ابتداء من2005، ونذكر من بينها على سبيل المثال: محطات التصفية التي أصبحت تعرف تزايدا ملحوظا داخل أوساط التراب الوطني.

وأمام تزايد وتيرة إنجاز محطات التصفية بكامل ربوع المملكة، فإن تزايد الطلب على استعمال هذه المياه المصفاة عرف أيضا وتيرة موازية، خصوصا سنوات الجفاف التي عمت بلادنا نتيجة الاضطرابات المناخية، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن كتابة الدولة للماء والبيئة تعمل على إبرام اتفاقيات مع المستثمرين في القطاع السياحي من أجل سقي الملاعب الترفيهية بالمياه العادمة بعد تصفيتها.

ولتفادي هذه الأخطار الناجمة عن استعمال المياه العادمة، فإن كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة بصدد إنشاء دليل لتوضيح كافة الطرق التي يجب إتباعها من أجل حسن استعمال المياه العادمة المعالجة، وفق خطة تشاركية مع كافة المعنيين من وزارات وهيآت غير حكومية وجمعيات فلاحية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات، وفعلا أن هذه الإيضاحات هي جد مهمة بالنسبة للرأي العام أولا وبالنسبة للمجلس الموقر، بحيث يعني كنظهر الخطورة ديال هاذ العملية ديال السقي من المياه العادمة، يعني المياه اللي كتخرج من الواد الحار، واحد العدد ديال الناس يعني كيجهلوا الخطورة ديال هذه العملية، وخاصة أن صحة المواطن، حنا كنقلبو على التغطية الصحية، كنقلبو على واحد العدد ديال المسائل اللي كتجعل أننا خصنا نعرفو بأن الوقاية خير من العلاج.

وبالتالي الدليل اللي كتعزم الوزارة باش تديروا خاصو يخرج في أقرب وقت، باش يتبين للناس على أن الخطورة ديال هاد السقي بالماء العادم خطورة كبيرة كذلك، خاصة أن هذه المياه العادمة تتكاثر في البادية، لأن المحطات ديال التصفية تدارت في المدن وبالتالي المدن تقريبا شبه محروسة هذاك الماء اللي كيتصفى، لكن للأسف أن بعض المدن الصغيرة أو المراكز الصغيرة اللي فيها مياه عادمة كتجري يوميا احدا الفلاح، بكثرة أنه كيشوف الماء دايز من احداه وعندو الجفاف كينوض يبدا يسقي بها وبالتالي يضر بصحة المواطن.

لذا، أولا، احنا نشكر الحكومة والوزارة على المجهودات اللي كتقوم بها من حيث هذه الوتيرة اللي غادية بها هاد القضية ديال تصفية المياه العادمة، ولكن مع ذلك ننبه على أساس أنه بالنسبة لهذه المياه العادمة خاص واحد الحراسة، ماشي غير وزارة البيئة اللي غدي تكون فيها، بل وزارة الصحة كذلك، حتى هي تكون شريك في هذه العملية لأنها غير التوعية كافية، على أساس أن كيفما قلت الوقاية خير من العلاج، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم الرد على التعقيب؟

هاد السؤال حول تدبير الموارد المائية، تحتفظوا به أولا أجل؟ إذن أجل.

آخر سؤال والموجه كذلك إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة، حول مصير مشروع قانون الجبل وإستراتيجية تنمية المناطق الجبلية والغابوية ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: عباد لحسن، إدريس مرون، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، حسن أوتغلياست، عبد الله خنوفا، لحسن أمزوغ، إبراهيم فضلي، أولعيد الرداد، عبد الحميد البوجادي، حميد كوسكوس، عبد المجيد الحنكاري، عياد الطيبي، شعيب حميدوش، بوطاهر بوطاهري، إبراهيم أبو

زيد، عبد الله أبو زيد، إدريس الحسني، علي آيت المودن، الحسن قيشوحي، عبد القادر أقوضاض، الكلمة لأحد المستشارين المحترمين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

أود فقط أن أتطرق لهذا السؤال حول مصير مشروع قانون الجبل وإستراتيجية تنمية المناطق الجبلية والغابوية اللي أقبر في المندوبية السامية للمياه والغابات، حيث تعتبر المناطق الجبلية والغابوية في بلادنا خزانا طبيعيا وبشريا، حيث يقطن هذه المناطق حوالي الثلث من الساكنة المغربية ويؤطرها ما يقرب من نصف الجماعات القروية ببلادنا، فضلا كذلك، عن مؤهلاتها وثرواتها المائية والغابوية.

وفي هذا المقابل، إن هذه المعطيات حول هذه المناطق الحيوية لا تحظى بالمجهود التنموي اللائق، حيث تظل - مع الأسف - خارج خريطة السياسة التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في بلادنا.

السيد الرئيس،

في هذا الإطار سبق للحكومة منذ مرحلة التناوب التوافقي منذ سنة 1998 أن أعلنت على إعداد مشروع قانون الجبل، يؤسس لرؤية تنموية مندمجة للمناطق الجبلية والغابوية، لكن للأسف بعض مضي 10 سنوات لازال هذا المشروع خارج دائرة الضوء مركونا في رفوف إدارة المياه والغابات، كما ينبغي مراجعة التأطير القانوني والتنظيمي لدور الجماعات المحلية في التنمية الغابوية، والذي لم يعرف أي تعديل منذ وضعه ليساير الميثاق الجماعي الذي طاله التجديد ومعروض الآن لتجديد آخر في هذه السنين المقبلة.

لذا، السيد الوزير، نود بناء على ما سبق مساءلتكم:

أولا: ما مصير مشروع قانون الجبل وما هي خلفيات تعثره رغم ما له من أهمية تنموية؟

ثانيا: ما هي استراتيجية الحكومة لتأهيل وتنمية المناطق الجبلية والغابوية ببلادنا والتي تعيش عزلة ومعاناة مضاعفة قياسا إلى العالم القروي؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

السادة المستشارون،

شكرا للسيد المستشار المحترم على تفضله في طرح هذا السؤال، وفي هذا الموضوع أشير إلى أنه بعد الدراسة التي شرع فيها منذ سنة 2000 بغرض تحديد الآليات الكفيلة بتنمية المجال الغابوي، خاصة المناطق الجبلية لتدارك الخصاص الحاصل فيها على مستوى البنيات التحتية والحد من التهميش والفقر الذين تعرفها، تبين أن الترسانة القانونية الموجودة كفيلة بالنهوض بهذه المناطق، شريطة تحيين بعضها، وكذا العمل على بلورة إستراتيجية لحماية هذه المناطق وتنميتها مع مراعاة خصوصياتها ومؤهلاتها المتنوعة على غرار ما هو معمول به فيما يخص المناطق القروية.

وفي هذا الشأن، تم تدارس اعتماد الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية سنة 2020 لجعلها إطارا منهجيا موسعا يرتكز على مبادئ الاندماج والتشاور والتشارك واللاتمركز وكذا ديمومة التدخلات، ففي إطار هذه الإستراتيجية التي تهدف بالأساس مساندة وتفعيل المخططات والبرامج القطاعية المساهمة في الحفاظ على الثروات الطبيعية وتفعيل إنجازها وكذلك إنعاش الديناميكية للتنمية المندمجة التشاركية، تم منذ 2002 إعطاء انطلاق 3 مشاريع للتنمية القروية المندمجة بالمناطق الغابوية وتلك المجاورة لها، وذلك بكل من: إقليم شفشاون ويفرن وخنيفرة والحوز، بالتعاون مع الاتحاد الأوربي والوكالة الفرنسية للتنمية وصندوق الحسن الثاني للتنمية بغلاف مالي قدر 900 مليون درهم.

وتهدف هذه المشاريع إلى التدبير المستديم للموارد الطبيعية ومحاربة انجراف التربة بعالية الأحواض المائية وتحسين مستوى عيش السكان بالعديد من الجماعات المحلية القروية، وذلك عبر بلورة مخططات لتنمية المجال تهدف إلى إنجاز تدخلات مندمجة تهم: تهيئة الغابات، تخزين المياه، حماية التنوع البيولوجي، الاستثمار الفلاحي، تطوير تربية المواشي، محاربة الانجراف، تنويع المداخيل وتقوية البنيات التحتية.

أما بخصوص حماية وتنمية الغابات فقد تم توخي مقاربة إدماج التدخلات في إطار البعد المجالي واعتماد النهج التشاركي من أجل تحقيق التوازن بين الإمكانيات للنظم الغابوية ومتطلبات التنمية المستديمة للمجالات الغابوية ومحيطها.

وقد تمت صياغة البرنامج على المدى المتوسط في شكل مخطط عشاري 2005-2014 يتم إنجازه على ثلاثة أشطر: أول مرحلة 2005-2007، هذا ويرتكز عمل المندوبية السامية في هذا المجال على المحاور التالية:

- استكمال تحديد الملك الغابوي من خلال المصادقة على التحديدات المنجزة وتحفيظه في أفق 2014.
- تكثيف برامج تجديد الغابات الطبيعية بهدف الحفاظ على ديمومتها؛
- تقوية التأطير وإمكانية التدخل في مجال اليقظة والوقاية من حرائق الغابات والأمراض ومكافحتها؛

- المحافظة على التنوع البيولوجي، خصوصا على مستوى الفضاءات المحمية، كالمنتزهات الوطنية والمواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية ومحميات المحيط الحيوي.

وأريد أن أضيف، السيد المستشار المحترم، على أن منطقة الجبل على خصوصيتها لا يمكن تمييزها كثيرا عن العالم القروي، وما يهم العالم القروي يهم المناطق الجبلية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس،

احنا بدورنا كنشكرو السيد الوزير على هذه التوضيحات، إلا أنها تظل، وبكل واقعية غير كاملة، لأن الحكومة في حاجة إلى رؤية استراتيجية متكاملة تجاه تنمية هذه المناطق الحيوية ببلادنا، ولاسيما منها المناطق الغابوية وهذه الجماعات القروية التي تتوفر على ثروات هائلة وغنية برأسمالها الطبيعي والبشري. إذن يجب رؤية تترجم خطة عمل محددة وآلية للدفع بهذه المناطق إلى الخروج من هذه الوضعية الصعبة، التي توجد في مجال جغرافي معزول وكذلك مهمش وتفتقر إلى الحد الأدنى من البنيات التحتية كالطرق والبنايات التعليمية والصحية ومختلف المرافق الاجتماعية، إلى جانب غياب خطة استثمارية.

وفي هذا الإطار، السيد الرئيس، وفي إطار كذلك قيم العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني، لماذا لا تفكر الحكومة في وضع نظام ضريبي خاص بهذه المناطق تتخلله كذلك مجموعة من الإعفاءات؟ وكذلك لماذا لا تقدم الحكومة في إطار تضامني بالنسبة للإعفاءات للمتابعين من ساكنة هذه المناطق من الذعائر المسلطة عليهم جراء المخالفات الغابوية غير المضرة؟

وكذلك، كما نرى في جهة الغرب-الشراردة-بني حسن، أن المندوبية السامية للمياه والغابات لجأت إلى نظام التعاونيات، كي يشتغل السكان القرويون داخل هذا المجال الغابوي ويبتعدون عن كل المخالفات والأضرار التي يمكن أن يلحقوها بالغابة نظرا لتواجد سكناهم بالمجال الغابوي، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم رد على التعقيب أ السيد الوزير؟ تفضلوا أ سيدي.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

متفقين مع السيد المستشار المحترم، كون أنه لا بد من رؤية إستراتيجية معينة بهذه المناطق، وأنا أقول بأنه، فضلا عن إستراتيجية التنمية القروية في أفق 2020 والدراسات اللي تمت، فهناك دراسات اللي تمت في الأطلس المتوسط ودراسة بصدد الأطلس الكبير اليوم، وكذلك غادي تكون دراسة بالنسبة للريف، باش توقع واحد التكامل، ومنها أننا تيمكن لنا نطورو هذه الرؤية ونوصلو إلى بلورة القوانين الموجودة بقانون آخر هو قانون الجبل، كما ينص على ذلك الميثاق الوطني لإعداد التراب وفي مضامينه.

فعلا، منطقة الجبل هي منطقة هشة ذات حساسية، عندها الأسبقية في المخطط ديال الحكومة، في التصريح الحكومي عندها أهمية، وما يسري عليها يسري كذلك على المناطق الحدودية وعلى المناطق الصحراوية في هذا التصور، وقد بدأنا عن طريق برنامج الإعانة الطبية وبرامج أخرى، ولكن منها: برنامج الإعانة الطبية في تادلة-أزيلال، نحن متفقين على كون أنه ضروري تكون عدالة مجالية وعدالة اجتماعية، وهذه العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية هي دندن هذه الحكومة وهي موضوع اهتمام هذه الحكومة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وبهذا السؤال حول التنمية القروية نكون قد استنفذنا جدول الأعمال ديالنا حول الأسئلة الشفهية.

نشكر السيد الوزير على مساهمته الفعالة، ونشكر الإخوان المستشارين على مثابرتهم.

ورفعت الجلسة.